

مشاركة الكورد في الحياة النيابية 1924- 1933 في العراق

ا.د. محمد عبد الله كاكه سائر

قسم التاريخ، كلية اداب، جامعة صلاح الدين، اربيل، إقليم كوردستان، العراق.

makakasur@yahoo.com

احمد صابر عبدالمحمد

قسم التاريخ، كلية اداب، جامعة صلاح الدين، اربيل، إقليم كوردستان، العراق.

ahmadgarmyany@gmail.com

الملخص

كان للكورد بصمة واضحة وجلية منذ بداية الحياة السياسية في العراق بمختلف المجالات ويعود ذلك للعمق الحضاري والتاريخي الذي يمثله الكورد في العراق ويستدل على ذلك بمشاركتهم وحضورهم الحياة السياسية والمشهد السياسي العراقي منذ تاسيسه ، وولادة اول مجلس تشريعي باسم "مجلس التأسيسي العراقي " عام 1924 ، وكانت الطبقة التي تمثل الكورد في هذه المرحلة في المجالس التشريعية هي الطبقة المثقفة ، وأبناء العشائر وأن عدداً من النواب الكورد كانوا من الشخصيات الاجتماعية والثقافية المرموقة ، وكان النشاط السياسي يتركز حول تطوير التعليم في المناطق الكوردية وقطاع الخدمات وتحسين الوضع المعيشي ضمن إطار الدولة العراقية وتوجيهات الحكومة وكان لهم مواقف حول الحركات التحريرية الكوردية المسلحة وتركزت مداخلاتهم حول الملف الإنساني ومعالجته وذهب بعضهم الى عدم ايمانهم بجدوى وأهمية هذه الحركات واعتبروها تمرذاض الدولة .ولكن بالمقابل كان هناك عدد من النواب الكورد آراؤهم شجاعة وقوية تهدف الى توحيد الصف الكوردي وطرح القضية الكوردية خلال مناقشات النواب وفعوا مذكرات لرئيس الحكومة وعصبة الأمم المتحدة لأقرار حقوق شعب كوردستان الجنوبية ، عين الملك عشرين عيناً في مجلس الأعيان من الذين نالوا ثقة الملك وفقاً للمادة الحادية والثلاثين من القانون الأساسي العراقي وكان من بينهم عدد من الكورد.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2021/10/15

القبول: 2021/12/9

النشر: صيف 2022

الكلمات المفتاحية:

Kurd, Iraq,
Representative,
Session, Founding.

Doi:

10.25212/lfu.qzj.7.2.20

1. المقدمة

الحياة البرلمانية في العراق في عهد الملك "فيصل الأول" خلال المدة 1924- 1933 لها أهميتها الخاصة اذا شهدت ولادة أول مجلس تشريعي في عام 1924 باسم "المجلس التأسيسي العراقي " ثم في عام 1925 مجلس الأمة المتكون من مجلس النواب ومجلس الأعيان ، هذه الفترة شهدت أحداثاً عديدة مهدت لظهور صراعات بين الشخصيات السياسية العراقية ، كون الكورد مكوناً رئيسياً من مكونات الشعب العراقي ، ساهموا في بناء المؤسسات التشريعية وكان لهم دور فعال ، وسوف نتكلم عن دور النواب الكورد

في هذه المجالس في الإطار الزمني المشار إليه ، إذ كانت كوردستان بعمقها التاريخي والحضاري قد أثرت في الأحداث التي وقعت خلال هذه الفترة، نتاول أهم مواقف النواب الكورد وأهم نشاطاتهم في الحياة النيابية .

يتألف البحث من ثلاثة محاور وخاتمة موجزة ، فالمحور الأول يسلط الضوء على تأسيس أول برلمان عراقي والتغلب على صعوبات إجراء الانتخابات وخاصة في المناطق الكوردستانية ، ودور بريطانيا في إقناع الكورد في المشاركة في الانتخابات ويتطرق إلى أسماء الفائزين من الألوية الكوردية بشخصهم وبعد ذلك يتناول دور النواب الكورد في مناقشات المجلس التأسيسي حول لائحة القانون الأساسي "الدستور" وتشريع قانون الانتخابات النيابية ومدخلات الكورد أثناء مناقشة مجلس النواب للمعاهدة العراقية البريطانية عام 1922.

وكرس المحور الثاني لإلقاء الضوء على تشكيل مجلس النواب العراقي وكيفية إجراء الانتخابات النيابية والسلبيات التي رافقت الانتخابات ، والخروقات الحكومية ونزكية المرشحين في المناطق الكوردستانية ، والإشارة إلى أسماء النواب الكورد في أربع دورات انتخابية في هذه الفترة ومشاركتهم في المناقشات النيابية ومواقفهم من القضايا السياسية والحركات التحريرية الكوردية المسلحة وكذلك محاولاتهم تطوير الدراسة الكوردية والنهوض بالواقع الثقافي الكوردي ، والعمل على إنشاء مؤسسات إدارية في المناطق الكوردستانية ثم موقف النواب الكورد من المعاهدتين العراقية البريطانية 1926 و 1930.

يتطرق المحور الثالث إلى كيفية اختيار أعضاء مجلس الأعيان من قبل الملك ، وذكر أسماء الأعيان الكورد ودورهم في المجلس .

تتضمن الخاتمة عرضاً لأهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث من خلال تقديم المعلومات حول أهم النشاطات السياسية للنواب الكورد .

اعتمد البحث على مذكرات المجلس التأسيسي و ملفات مجلس النواب ، و القانون الأساسي العراقي وتعديلاته، و محاضر مجلس الأعيان علاوة على رسائل الماجستير والدكتوراة غير المنشورة والمصادر العربية والكوردية حول المجلس التأسيسي العراقي ، ومجلس النواب العراقي، و مجلس الأعيان وإنشاء المؤسسات الرسمية في فترة تأسيس الدولة العراقية ومن أهمها عدد من أجزاء تاريخ الوزارات العراقية للمؤرخ عبد الرزاق الحسني ، المجلس التأسيسي العراقي من تأليف الدكتور محمد مظفر الأدهمي المتكون من جزأين.

أولا -المجلس التأسيسي العراقي:

أصدرت الحكومة العراقية في 4 آذار 1922لائحة قانون انتخابات من أجل تشكيل أول جمعية تأسيسية في تاريخ العراق تضع أسس دولة حديثة، وحددت هذه الحكومة يوم 24 تشرين الأول 1922 موعداً للبدء بهذه الانتخابات (الأدهمي 1989، 20) ، وسرعان ما أنتشرت الدعوة لمقاطعتها في أغلب أنحاء العراق،

مقابل ذلك، كانت بريطانيا تواجه عدة مسائل جوهرية وتوقف عليها منها وبقاء مصالحها في العراق وكذلك حسم القضية الكردية وفق مقاساتها وبالانفاق مع الحكومة العراقية، ثم مستقبل ولاية الموصل وإقرار الحدود بين تركيا والعراق، فضلا عن إتمام انتخابات المجلس التأسيسي مع الأخذ بنظر الاعتبار هاتين المسألتين السابقتين، لغرض التصديق على معاهدة 1922 من قبل هذا المجلس لتضمن الأنتداب بإجماع عراقي وموافقة رسمية دولية، ثم استقرار مصالحها في العراق إلى جانب تصديقه على مشروع الدستور (القانون العراقي) لتضمن للعراق الشكل القانوني والتشريعي ليأخذ صفة دولية (غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني 2005، 20).

في البداية واجهت الأنتخابات التعتري والعراقيل (عبد 2008، 270-271) خاصة في المناطق الكردية، وزعمت لواء السليمانية ومعها الحكومة العراقية بأن ذلك يعود إلى تصاعد الدعاية التركية وطموحات الشيخ محمود الحفيد بعد إعلانه ملكا على كوردستان في تشرين الثاني 1922، ولجأت السليمانية إلى سياسة المرونة الهادئة والمناورة المبطننة، لاسيما بعد التصريح الذي أطلقه وزير المستعمرات في مجلس العموم البريطاني اذ ذكر "أن السليمانية لن تتدخل أو تشتبك في كوردستان العراق باية حركة عسكرية أبدا" وتبين فيما بعد أن هذا التصريح كان مجرد خدعة ومناورة سياسية لاستدراج الأكراد إلى الأنتخابات ودعوة غير مباشرة لهم ليديروا ظهورهم لحركة الشيخ محمود ومصافحة الحكومة العراقية ويضيف قائلا نحن لا نريد أن نجبر الكرد ليكونوا تحت حكومة الملك فيصل وهم احرار في الأنتخابات المزمع إجراؤها في وقت قريب.... والحكومة البريطانية تدرس رغبة الكورد في تحقيق الحكم الذاتي وهي تعتقد تماما أن مصالحهم تندمج تمام الأندماج مع مصالح العراق وسيصبح الكورد دون إكراه من السليمانية على اتفاق تام مع الحكومة العراقية (غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني 2005، 20-21). نتيجة لذلك، تظاهر المندوب السامي بعدم إكراه الكورد على المساهمة في انتخابات المجلس التأسيسي، محاولة منه لكسب الكورد صرح برغبته في دخول المناطق الكردية في المجلس التأسيسي بشرط الموافقة عليه والإشراف الخاص من قبل الضباط البريطانيين أو المندوب السامي عند اللزوم (كريدي 2016، 99) إلا أنه بعد ذلك خرج من هذا الإطار وتعامل مع واقع المناطق الكردية حالة مجزأة واقترح فكرة اشتراك لواء كركوك ولواء أربيل الثانوي والأقضية الكردية الأربعة التي ألحقت بلواء الموصل " زاخو، عمادية، دهوك، عقرة" ومسقطاً في الوقت ذاته منطقة السليمانية من هذه الأنتخابات مقابل إعطاء ضمانات ثلاثة وهي:

- 1- عدم تعيين موظف عربي في الاقضية الكردية.
 - 2- عدم إجبارهم على استعمال اللغة العربية لغة رسمية في الشؤون الإدارية الحكومية.
 - 3- المحافظة على حقوق الطوائف والأقليات التركمانية والمسيحية (العراقي 1989، 31).
- توقفت الانتخابات في مرحلتها الأولى ويعود ذلك إلى القضية الكردية فضلاً عن الفتاوى الدينية والخوف من التجنيد الالزامي واعتراض العشائر على قلة تمثيلهم في المجلس (الرهمي 2007، 74-75)، ومن جهة أخرى كانت بريطانيا والحكومة العراقية راغبتين في استمرار توقف الأنتخابات لاسيما بعد مطالبة

تركيا من خلال مؤتمر لوزان بولاية الموصل عن طريق إجراء استفتاء محلي، ثم إشغال الرأي العام بقضية الموصل بعد تحويلها إلى عصبه الأمم (غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني 2005، 21). إن توقف الانتخابات في مرحلتها الأولى وإحالة مشكلة ولاية الموصل إلى مؤتمر لوزان ومن ثم عصبه الأمم فيما بعد، أعطى لبريطانيا فرصتها الذهبية لطي صفحة إقامة كوردستان مستقلة وتضييق الخناق على حركة "الشيخ محمود" بضرب كوردستان بالقوة المسلحة، وإذا كانت بريطانيا ترى ان رفض المناطق الكردية الاشتراك في الانتخابات هو تهديد لمصالحها الحكومة العراقية ومن هنا كانت الحملة العسكرية البريطانية عام 1923 ليس تلويحاً وإنما لإجبار المناطق الكوردية في الاشتراك في العملية وتهيئة الأجواء أمام المرحلة الثانية لانتخابات المجلس (الادهمي 1989، 32-36).

ففي لواء أربيل كان تخوف السكان من التجنيد الالزامي هو أحد المشاكل الرئيسية التي واجهتها الانتخابات هناك، واشترك في التسجيل قضائي أربيل وكويسنجق وقد أُلحقت بالقضاء الأخير منطقتا رانية وبنجوين إذ انت منطقة رانية تابعة الى لواء السليمانية غير أنه تم إلحاقها بلواء أربيل لغرض إضعاف حركة "الشيخ محمود"، وفي قضاء راوندوز فقد جرى التسجيل فيها عن طريق التخمين وهي طريقة مرتجلة لا تتوافر فيها الدقة وتتم على العجالة والشكوية، أما عشائر بشدر واكو وبيبران التي مناطقها بلواء أربيل فهي لم توافق على الاشتراك في الانتخابات ومثلها فعلت عشائر الجاف وفاز عن أربيل " ابراهيم الحيدري¹، صبيح نشأت (البصري 1991، 182)، ملا محمد افندي²، عبدالله مخلص³، محمد شريف⁴

1 ولد في 1866 عام في اربيل تتلمذ على اقطاب اسرته التي انتشرت في عموم العراق وتقلد عدة مناصب ادارية في استانة حتى وصل الى وظيفة "شيخ الاسلام" وبعد تأسيس الدولة العراقية قدم الى بغداد باصبح عضواً في مجلس الاعيان ثم وزير اوقاف وبعد ذلك عضوا في مجلس الاعيان وتوفي في 1931 في بغداد (المطبعي 2011، 20)

2 الملا محمد الكويي ولد في عام 1876 في مدينة كويسنجق وفي العشرين من عمره حصل على اجازة الخطابة والتدريس وبعد وفاة والده ورث عنه لقب رئيس العلماء وتقلد عدد من المناصب الحكومية، عين عضوا في مجلس ولاية الموصل و ثم مقنيا في عام 1912 وقاضيا في عام 1919 وانتخب عن لواء اربيل في المجلس التأسيسي العراقي في 1924 وبعدها عاد قاضيا في مدينة كويسنجق حتى عام 1928 وبعدها تفرغ للعلم حتى وفاته عام 1943 (النجار 2013، 55).

3 ولدعبدالله مخلص في بغداد عام 1859 ودرس على يد علمائها، عين في قلم تحرير لواء كركوك في عام 1889 اصبح رئيسها شغل عدة مناصب اخرى في كويسنجق ورواندوز وتسلم منصب قائمقام رواندوز وانتخب في المجلس التأسيسي في 1924 ثم نائبا في مجلس النواب في دورته الاولى ممثلا عن لواء اربيل وسكن بغداد مرة اخرى حتى وفاته في 1941 (البصري 1991، 156).

4 الملا محمد شريف بك، انتخب عضوا في المجلس التأسيسي العراقي عام 1924 ممثلا عن اربيل كان صاحب الاسلوب الرفيع والمنطق السليم وبرز من بين النواب الكرد في المجلس، انتخب رئيسا في لجنة تصحيح اغلاط القانون الاساسي ومراقبة طبعه (النجار 2013، 57).

، حاجي بيرداود 5، حسين الملا 6، داود الحيدري⁷ (د. قادر 2008، 137) ، في حين أن الأفضية الكوردية الأربعة التي ألحقت بلواء الموصل جرى التسجيل فيها على أساس التخمين أيضا وأضفوا عليها الصبغة الشرعية المصنعة بحضور رؤساء العشائر ومخاتير المحلات دون حضور الناخب (الادهمي 1989، 96-98) ،وفاز نائبان من الكورد عن لواء الموصل (بادينان) وهما "محمد حاجي شمدين آغا 8، الحاج محمد رشيد البرواري⁹ (نذير 1993، 522) .

أما لواء كركوك فقد زاره المندوب السامي البريطاني السير (بيرسي كوكس)¹⁰ وطمان السكان بالالتزام بالامتيازات الخاصة التي أعطيت للواء عندما وافقوا على الانضمام إلى العراق وشجبوا بصورة كلية الحاق ولاية الموصل بتركيا وفاز (3) نواب من الكورد عن كركوك "شيخ محمد حبيب الطالباني¹¹، دارا بك داود¹²، جميل بابان" (المزرفي 2012، ص 61)، في حين تعاملت بريطانيا والحكومة العراقية مع

5 هو معروف بن حاجي بيرداود آغا بن عمر آغا ذبي، ولد في 1889 في قرية ميرخودان في سهل اربيل، درس في الكتاتيب الدينية وتعلم اللغة التركية والعربية والكردية، أصبح عضوا في المجلس التأسيسي ممثلا عن اربيل، وكان له علاقة جيدة مع الملك فيصل وعدد من المسؤولين في الحكومة منهم جعفر العسكري واصبح نائبا في مجلس النواب العراقي في دورات الثالثة والرابعة عشر ممثلا عن لواء اربيل وبعد ذلك انشغل باعماله الشخصية حتى وفاته في 15 مارس 1958 في اربيل ودفن فيها (عومر 2007، 88).

6 حسين بن محمد المعروف ب"حاجي ملا " ابن بايز آغا ذبي، ولد عام 1870 في قرية" قازي خانة " ، لعب دورا مهما اثناء فراغ السلطة الادارية في اربيل خلال الفترة ما بين سقوط الدولة العثمانية والاحتلال البريطاني، انتخب عام 1924 عضوا في المجلس التأسيسي العراقي ممثلا عن اربيل واصبح نائبا في مجلس النواب في الدورات السادسة والتاسعة وكان من المعارضين لتنصيب الملك فيصل بن حسين ملكا على العراق، توفي في عام 1957 ودفن في قريته التابعة لناحية "قوشنبه" في اربيل (النجار 2013، 69-70).

7 خريج الحقوق واستلم مناصب ادارية مرموقة في الدولة العراقية وهو ان ابراهيم الحيدري (المطبعي 2011، 247)

8 ولد محمد شمدين آغا في زاخو سنة 1874، كان على معرفة بما يجري في العالم الخارجي وصفه تقرير سري بريطاني عام 1921 عن الشخصيات العراقية يعود الى عام 1921 " انه رجل عصري متنور يرتدي الملابس الافرنجية ، وهو رجل قيادي بارز وهو رئيس عشيرة السليقاني ورئيس بلدية زاخو (الوندي 2018، 221)، وتوفي في 22 تموز عام 1924 اثر احتراق الطائرة التي كانت تنقله من الموصل الى بغداد (البصري 1991، 222).

9 ولد في عام 1870 في العمادية وتعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب الدينية واصبح امير عشيرة برواري ويعتبر اخر امراء برواري بالا ثم مدير ناحية برواري بالا في اواخر الدولة العثمانية وانتخب عام 1924 عضوا في المجلس التأسيسي العراقي ممثلا عن لواء الموصل وتوفي في عام 1928 (البصري 1991، 169)(مير بصري، 1991، 169).

10 برسي كوكسي: هو السير بيرسي زكريا كوكس، ولد سنة 1864، ضابط و دبلوماسي بريطاني، التحق بخدمة حكومة الهند سنة 1884، وقضى من 1896- 1914 في منطقة الخليج، حيث عين في نيسان 1904 منصب المقيم البريطاني السياسي في الخليج ثم أصبح الضابط السياسي لحملة الاحتلال البريطاني للعراق. شغل منصب الوزير البريطاني المفوض في إيران 1918- 1920 ، عاد بعدها إلى العراق ليصبح المندوب السامي 1920- 1923، توفي سنة 1937. لمزيد من التفاصيل ينظر : منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864- 1923، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ، 1995، صص 12- 18.

11 ويرجع اصل عائلته الى قرية الطالباني قرب مدينة جمجمال، ولد عام 1887 في كركوك ودرس العلوم الدينية واللغة العربية، عين مدير ناحية قره حسن في تموز 1920 وانتخب عضوا في المجلس التأسيسي ممثلا عن لواء كركوك عام 1924، وشغل منصب رئيس بلدية كركوك عام 1934 حتى عام 1949، واصبح نائبا عن كركوك في مجلس النواب العراقي في دوراته الأولى والثالثة والخامسة، توفي في ايلول 1959 في مدينة بغداد (البصري 1991، 187-188).

12 دارا محمد علي آغا ابن اسماعيل ابن محمد ابن حقي بيك، شيخ عشائر الداودة، ولد عام 1891 في داقوق بلواء كركوك مسكن عشيرته، وانتخب في مجلس النواب نائبا عن كركوك في دورات (السادسة، التاسعة، العاشرة والحادي عشر)، توفي في شباط عام 1956(البصري 1991، 220).

منطقة السليمانية بكل قسوة وخشونة وفشلنا في ضمها إلى لوائي كركوك وأربيل ولم تجر فيها أية انتخابات وركزتا كل جهودهما المسلحة لإجهاض حركة "الشيخ محمود" ثم اقتطاع أجزاء من السليمانية وضمها إلى أربيل وكركوك، وإخضاعها إلى مراقبة قوة من الشرطة، وفي 30 كانون الثاني 1924 أقرت الحكومة العراقية العدد المخصص لعشائر السليمانية وعهدت إلى متصرف لواء كركوك (بصفته متصرفاً للسليمانية مؤقتاً) بأمر انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي عن لواء السليمانية، ودبرت السلطات الحكومية للبعضاً من أهالي منطقة السليمانية تحت ذريعة الخشية من الشيخ محمود لإعطاء أصواتهم في مركز أحد الاقضية المجاورة ومن ثم انتخاب خمسة أشخاص من بينهم أخو "الشيخ محمود" الذي كان على خلاف معه (الادهمي 1989، 99-98) وفاز (5) أعضاء عن السليمانية "الشيخ قادر الحفيد 13، عزت بك عثمان باشا 14، ميرزا فرج الحاج شريف 15، محمد بيك فتاح باشا 16 وأحمد بيك توفيق بك 17" (الدوسكي 2008، 31).

وهكذا جرت انتخابات أول مجلس نيابي عراقي في تاريخ البلاد المعاصر يوم الخامس عشر من تشرين الثاني 1924، وتم انتخاب (95) نائباً عن كافة ألوية العراق الأربعة عشر (طبيخ 2010، 13) وهو حدث مهم في تاريخ العراق السياسي المعاصر، لأنه سيضع الدولة العراقية الناشئة على أسس المفاهيم الدستورية التي تمثل روح العصر، كما أنه أول مجلس منتخب يجتمع في بغداد منذ أن دخلت العراق المفاهيم الدستورية أواخر عهد الدولة العثمانية، فكان اجتماع المجلس أول خطوة نحو الحياة الديمقراطية، واعتبر يوم الافتتاح عطلة رسمية، وأوعز مجلس الوزراء لأمانة العاصمة بإقامة المهرجانات وتزيين العاصمة (العقيلي 2016، 161).

فاز (19) أعضاء من الكورد، أي بنسبة (18,5%) من مجموع عدد الأعضاء وهي نسبة ضئيلة التمثيل للكورد بالنسبة لمناطق العراق الأخرى، (8) أعضاء عن أربيل، وعضوان عن كركوك، و(6) أعضاء عن السليمانية، وعضوان عن الأفضية الكردية الأربعة (لواء الموصل)، (غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي

13 ولد شيخ قادر في السليمانية عام 1895 وتلقى العلوم الدينية على يد مشايخ المدينة وشارك في المعارك ضد الانكليز اثناء الحرب العالمية الأولى في جنوب العراق مع اخيه الشيخ محمود الحفيد واصبح رئيس الحكومة في عهد شيخ محمود، وتوفي في عام 1959 (البصري 1991، 220).

14 هو ابن عثمان باشا من رؤساء عشيرة الجاف وأخو الشاعر الكردي طاهر بك، انتخب ممثلاً عن السليمانية في المجلس التأسيسي عام 1924، اصبح نائباً عن السليمانية في مجلس النواب عام 1937، وفي الاعوام 1939 و1943 جدد انتخابه وتوفي في عام 1945 (الصويركي 2006، 472).

15 ميرزا فرج حاج رشيد زاده: ولد في عام 1881 في السليمانية وفي فترة الحكم العثماني اختير عضواً في ادارة السليمانية وبعد الحرب العالمية الأولى استقر في بغداد واصبح عضواً في مجلس النواب العراقي في دورته الثامنة عام 1937 وتوفي في 2 تشرين الثاني 1953 (البصري 1991، 81).

16 محمد بك ابن فتاح بك ابن محمد باشا الجاف ولد في عام 1900 وتوفي في عام 1932 بعد اصابته بجلطة دماغية (الصويركي 2006، 644).

17 ولد في السليمانية عام 1898 واكمل دراسته فيها، وهو من عائلة خندان المشهورة، شغل بعض المناصب الادارية والسياسية في عهد الاحتلال البريطاني، وفي مايس عام 1925 اصبح اول متصرف للواء السليمانية، واصبح متصرفاً لاربيل من نيسان 1935 الى شباط 1939، انتخب عضواً لمجلس النواب في الدورة العاشرة، وتوفي في 7 كانون الاول 1963 في بغداد (البصري 1991، 212-213).

البوتاني (2005، 23) وفاز عن لواء الديالى "جعفر العسكري¹⁸" ، الذي كان في الوقت نفسه رئيس وزراء ، لكنه لم يكن لديه اية ميول قومية كردية .

افتتح المجلس التأسيسي جلسة أعماله الأولى في 27 آذار 1924 بعد صدور الإرادة الملكية رقم (243) في 22 آذار 1924 (الداخلية 1924، 2)، وحضر الافتتاح الملك "فيصل بن الحسين" الذي ألقى خطبة الافتتاح وأكد فيها على أن هدف المجلس يتضمن أموراً أساسية يتوقف عليها مستقبل العراق وهي ضرورة البت في المعاهدة العراقية البريطانية 1922، لتثبيت سياسة العراق الخارجية بالإضافة إلى إقرار الدستور العراقي (القانون الأساسي) لتأمين حقوق الأفراد والجماعات وتثبيت سياسة العراق الداخلية، كذلك سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي (الداخلية 1924، 5-6) (غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني 2005).

وفي الجلسة الأولى بعد خطاب الملك تمت انتخابات لاختيار رئيس المجلس ،فرشح ستة نواب ، بعد فرز الأصوات فاز "عبدالمحسن السعدون (فرج 1978) " ب(50) صوتاً ، حصل ممثل أربيل "ابراهيم الحيدري" على (8) أصوات، فكان ترتيبه الثالث من بين المرشحين لرئاسة المجلس التأسيسي (الداخلية 1924، 8-9).

وفي الجلسة الثانية المنعقدة في آذار 1924 تم انتخاب ممثل أربيل "داوود الحيدري" كنائب أول للرئيس وحصل على (35) صوتاً (الداخلية 1924، 15) وهذا يدل على أن هناك فكرة الموازنة القومية في المجلس وترأس النائب المذكور العديد من جلسات المجلس في غياب رئيس المجلس "عبدالمحسن السعدون" (النجار 2013، 16-17).

وفي الجلسة السادسة للمجلس المنعقدة في 10 نيسان 1924 ، تم تاليف لجنة لدراسة القانون الأساسي في كل لواء نائب ،فانتخب (11) نائبا في اللجنة وكان من بينهم (3) نواب من الكورد وهم كل من "داود الحيدري" لواء أربيل ، "دارا بك داود" لواء كركوك ، "عزت بك عثمان" لواء السليمانية (الداخلية 1924، 137).

وفي الجلسة السابعة للمجلس المنعقدة في 14 نيسان 1924 ، قرأ تقرير لجنة دراسة القانون الأساسي العراقي ، بعد مناقشتها من قبل النواب في عدة جلسات ، فقد تطابقت مع نهج الانتداب وأهداف المعاهدة وتجاهل هذا الدستور الحقوق الكردية بشكل صريح بتأكيد على المواطنة العراقية القائمة على عدم التمييز باللغة أو العنصر أو الدين ،ولم تجد احتجاجات الكورد ولم تحصل تلك المحاولات على نتيجة ملموسة ، في 10 تموز 1924 وافق المجلس على تقرير اللجنة الذي مثل جميع الألوية للعمل على تدقيق لائحة القانون الأساسي العراقي (صالح 1953، 67-68)، أقرها في 10 تموز 1924 ولم يعمل به رسميا حتى آذار 1925 ، (الادهمي 1989، 252).

18 ان جعفر العسكري كوردى مستعرب ولد عام 1885م في بغداد و اصله من قرية عسكر للمزيد انظر: (الحربي 1987).

لم يبد النواب الكورد بشكل عام نشاطا ملحوظا أثناء مناقشات المجلس حول الموضوع الا بعض المداخلات عن رؤية صائبة لأمر منها ، أن ملا "محمد الكوي" ممثل أربيل حسم النقاش الحاد الذي جرى بين "جعفر العسكري" و"حسن الشبوط" نائب الكوت حول القضايا الطائفية (رسول 2015، 26)، واقترح النائب داود الحيدري ممثل أربيل إضافة مادة إلى اللائحة وتنص على أن من واجب كل مواطن عراقي بغض النظر عن القومية والطائفة الدفاع عن العراق والعمل على استقلال البلاد (القادر 2012، 163) وبعد الانتهاء من مناقشة اللائحة، صوت المجلس عليها بالأكثرية الساحقة في 10 تموز 1925 (التأسيسي 1924).

في الجلسة الثانية عشرة للمجلس المنعقد في 15 أيار 1924 ، تم عرض تقريرين حول حادثة مدينة كركوك التي تم فيها إطلاق نار على المواطنين من قبل "قوات الليفي"¹⁹ وكان المتحدث النائب "داود الحيدري" أربيل، وفي التقرير الثاني الذي كان موقعا من (3) نواب من كركوك ومن بينهم النائب "شيخ حبيب" ، تحدث نائب أربيل "محمد شريف" في البداية تطرق إلى مأساة الحادث ثم شكر المعتمد السامي البريطاني على اهتمامه بالموضوع وزيارة كركوك وطلب إجراء التحقيق من أجل إيجاد من المعتدي وقال {اطلب من الحكومة أن ترفع وجود هذه الجند المعتدي الظالم من تلك الديار بنقله إلى مكان آخر وإقامة جند وطني مقامه ان كانت هناك حاجة إلى وجودهم} (الداخلية 1924، 180-182).

في الجلسة السادسة والعشرين للمجلس المنعقد في 16 حزيران 1924 واثناء مناقشة المادة (15) من لائحة القانون الأساسي العراقي والذي ينص على: {للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغتها الخاصة والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانونا} ، اعترض عدد من النواب العرب على المادة، كما أشار نائب أربيل "ملا محمد" ان الكوردي لا يعد من الأقليات وذكر ان عددا من النواب الكورد اشتكوا من عدم فهم اللغة العربية جيدا وقال أيضا {يعلم الكوردي أكثر من كل الشعوب بأن اللغة العربية من الأهمية بمكان عظيم لانها تتعلق باساس الديانة وهي لغة شريفة ولا يمكن ان تعدد مزاياها ولكن للغة الكوردية قيمة أيضا وانما عدم شهرتها هو بسبب عدم تقدم الكوردي} {ويكمل كلامه بقصيدة الشاعر الكوردي "حاجي قادر" و طلب من النواب المساعدة على إثبات هذه المادة ، وبعد ذلك عرض نائب الرئيس "داود الحيدري" المادة على التصويت ، فحصلت على أغلبية أصوات الأعضاء (الداخلية 1924، 515-520).

في الجلسة الثانية والاربعين المنعقدة في 21 تموز 1924 تم تشكيل لجنة لتدقيق مشروع قانون الانتخابات وكان من ضمن اللجان (3) نواب من الكورد " داود الحيدري ، ميرزا فرج، حبيب الطالباي" (التأسيسي

¹⁹ بعد احتلال جنوب العراق من قبل بريطانيا تم تشكيل لتلك القوات في عام 1915 في الناصرية والعمارة للقيام بمهام الحراسة و توسعت مهماتها وأضيفت إليها جميع الواردات ومرافقة السجناء وتدمير القلاع أثر التطورات العسكرية التي دخلت بها بريطانيا في عام 1917 باحتلال بغداد زادت من أعدادها، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى أصبحت قوات الليفي خاضعة لسيطرة الادارة البريطانية المدنية في تنفيذ واجباتها الادارية بقيادة ضباط بريطانيين. وعلى أثر بدء الحركات العسكرية في كوردستان العراق من قبل ثوار الكورد في عام 1919 كان لفصائل الليفي دور في مساندة الوحدات البريطانية العسكرية في حركاتها. كما برز دورها في ثورة 1920، إذ خففت الضغط عن الجيش البريطاني في مواقع متعددة في العراق للمزيد انظر (براون 2006).

1924، 1096-1099) ولم تشهد قانون انتخابات النواب مناقشات حامية داخل المجلس (الجدة 2004، 40)، وافق المجلس على لائحة قانون انتخاب النواب الذي تضمن مبدءا انتخاب النواب على درجتين أي (الانتخاب غير المباشر) (قانون انتخاب النواب، المادة الثانية، 1924، بغداد، مطبعة الحكومة، ص 2)، قدم نواب أربيل اقتراحين بشأن الانتخابات لمجلس النواب القادم إن يكون النائب من أبناء اللواء، وجعل العراق دائرة انتخابية واحدة (ولكن طلبه رفض (النجار 2013، 10) وتقرر تقسيم العراق إلى ثلاث دوائر انتخابية، وكانت حصة الدائرة الأولى هي ألوية "الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية"، وفي آب 1924 انتهت أعمال هذا المجلس (الادهمي 1989، 292-309).

المعاهدة البريطانية-العراقية عام 1922 وموقف النواب الكورد منها:

كانت الحكومة البريطانية ترى وجوب تحديد الانتداب في شكل معاهدة، ولم تكن هدفها أن تحل المعاهدة محل الانتداب، لأن احتفاظ بريطانيا بالانتداب الذي منحه اياها عصبة الامم يخولها البقاء في العراق بصورة شرعية، أما العراقيون فقد كانوا يرون في المعاهدة اجلاً مسمى لزال الانتداب عن بلادهم، لأن المعاهدة تدل على الاستقلال وهي لا تعقد إلا بين الدول المستقلة وذات سيادة مستقلة، وهي أيضا اجراء يستمد العراق بموجبه، بوصفه دولة غير متقدمة وفقيرة، المساعدة من بريطانيا متى شاء وليس بمتقضى الضرورة كما ينطوي عليه نظام الانتداب الذي كانوا يعدونه مرادفا للاستعمار (العقيلي 2016، 124). في 29 أيلول 1921 قدم المندوب السامي برسي كوكس مسودة المعاهدة إلى الملك فيصل، ومنذ ذلك التاريخ بدأت المفاوضات بين الجانبين، من اجل التوصل إلى توقيع المعاهدة التي ستنتم بموجبها تنظيم العلاقة بين بريطانيا والعراق مستقبلا، و بقيت المفاوضات سرية لغاية 23 أيار 1922 (عمر 1977، 309).

وقد تضمن مشروع المعاهدة بشكل عام سبع عشرة مادة (الحسني، ج2، 12، 1982)، وأخطر ما ورد في موادها هو الحق الذي منحه المعاهدة للمندوب السامي البريطاني بالاطلاع على سير الإدارة العراقية بالتفصيل وبصورة دائمة.

أما من ناحية العلاقات الخارجية فإن بريطانيا تكون هي المشرف عليها، كما تضمنت مساعدة بريطانيا للعراق واحتفاظ بريطانيا بقوة مسلحة لحفظ الأمن الداخلي ومنع الاعتداء الخارجي عليه وتقييد العراق بكل ما يختص بالشؤون المالية ما دامت الخزانة البريطانية هي التي تتحمل عبء المصروفات في العراق (عمر 1977، 31).

بدأت الحركات الوطنية في تحشيد الرأي العام العراقي ضد عقد المعاهدة وارسلوا برقيات احتجاج إلى عصبة الامم وبرلمانات الدول العظمى مثل البرلمان البريطاني والفرنسي والإيطالي والامريكي، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورفضوا الانتداب فيها، فأمر المندوب السامي البريطاني إيقاف البرقيات ومنع إرسالها (العقيلي 2016، 132).

وفي الجلسة الثالثة المنعقدة في 31 اذار 1924 جرت فيها تم عرض المعاهدة العراقية -البريطانية من أجل تشكيل لجنة لدراستها، وكان النائب "جعفر العسكري" من المتكلمين إذ اشار إلى أهمية هذه المعاهدة

في تحديد مستقبل المملكة العراقية ، لأنها تعمل على ضمان استقلال البلاد من ضمنها ولاية الموصل (الداخلية 1924، 30-33)، وفي أثناء المناقشة إشارة نائب اربيل "محمد شريف" {قرأنا في جرائد العاصمة، أن الأتراك يطلبون إلحاق موصل بهم إلى جبال حمرين ولما كانت منطقتنا مرتبطة بالموصل ، نطلب من جلالة الملك وفخامة المعتمد السامي إبقاء منطقة الموصل مع العراق } (الداخلية 1924، 38). تم اقتراح تشكيل لجنة لدراسة بنود المعاهدة فأعرض نائب اربيل "محمد شريف" على تشكيل لجنة بقوله {إذا وجهنا النظر الى المادة الثالثة من النظام الداخلي وخطاب العرش نرى أنهما يقضيان علينا بأن نصدق او نرفض المعاهدة دون تعديل فحينئذ ماهو القصد من تشكيل اللجنة } ، بعد المناقشات تم تشكيل اللجنة من كل لواء نائب يمثلها ، فمثل "محمد شريف" اربيل ، "ميرزا فرج" السليمانية ، "شيخ حبيب" كركوك (الداخلية 1924).

إن هذه القضية أثبتت مدى أهمية الكورد بالنسبة للسياسة البريطانية في العراق فقد ذكر المندوب السامي البريطاني في العراق هنري دوبس²⁰ بان الكورد بعيد عن الاعتبارات الإستراتيجية والطائفية قد اثبتوا " أنهم الملاذ للنفوذ البريطاني في العراق إذ من خلال الكتلة الكوردية المؤيدة لبريطانيا في المجلس التأسيسي تمت الموافقة على المعاهدة الأنكلو-عراقية عام 1922 وبدأوا منذ ذلك الوقت يدعمون السياسة البريطانية من خلال اصواتهم ونفوذهم (كريدي 2016، 99).

في الجلسة العشرين للمجلس المنعقدة في 3 حزيران 1924، قرأ نائب اربيل "محمد شريف" تقريراً موقفاً عليه من قبل نواب اربيل وكركوك ، يشير التقرير الى عدم البت في المعاهدة حتى حل مشكلة الموصل فيقول { ان لم تقبلوا تكليفنا هذا فنحن مستنكفون ونؤمل ان يكون عذرا في هذا الاستنكاف مقبولاً لدى المجلس الموقر والا يحمل هذا على ضعف في ارائنا او خور في عزائمننا} وبرر كلامه بأن الاولوية التابعة الى ولاية الموصل لا تعرف مصيرها لحد الآن ، وقال هناك مخاوف من إعطاء ولاية الموصل إلى تركيا ،وقال: نحن الكورد لا نريد الانفصال عن العراق بوجه من الوجوه لأن الكورد لا يعيشون دون العراق قطعاً ولكننا مع ذلك لا نتنازل عن طلب ما يضمن لنا حقوق الأقلية من الميزة الإدارية وفق ما جاء في المادة الثالثة من المعاهدة} وأشار إلى أن هذا التقرير لم يخرج عن القانون (الداخلية 1924، 343-344)

في جلسة الثالثة والعشرين للمجلس المنعقدة في 10 حزيران 1924 ،قدمت عدة تقارير ،منها تقرير لواء اربيل الموقع من (8) نواب ، وينص التقرير على مخاوف النواب من نتائج مؤتمر الاستانة ، ويشير التقرير أن أهالي المناطق الكوردية التابعة إلى ولاية الموصل يعيشون في قلق سب المؤتمر ونتائجه،لهذا نطلب تأجيل البت في المعاهدة حتى يحل مشكلة الموصل ، ثم قرأ التقرير الموقع من قبل النواب الأربعة عن لواء السليمانية وتنص على{انا مستنكفون تجاه المعاهدة العراقية الإنكليزية الى نتيجة مصير ولاية

20 هنري دوبس: ولد عام 1871، من كبار موظفي حكومة الهند البريطانية، وله خبرة بالشؤون المالية، وصل الى العراق في كانون الثاني 1915، واصبح ناظر الواردات بعد احتلال العراق، خلف برسي كوكس عام 1923، ليصبح مندوبا ساميا على العراق (نادر 2007، 51) .

الموصل وملحقاتها السابقة مع السليمانية فتسترحم قبول استنكافٍ ان لم تؤول المعاهدة الى نتيجة مسألة الموصل ودمتم { (الداخلية 1924، 418-419).

وفي الجلسة التالية المرقمة (24) المنعقدة في ليلة الثلاثاء 11/10 حزيران وأثناء المناقشات حول المعاهدة، أشار النائب "داود الحيدري" متحدثاً عن نواب أربيل {قد صرفنا النظر عن تقريرنا} (الداخلية 1924، 422).

جرى التصديق اخيراً على المعاهدة في الجلسة الطارئة من مساء الثلاثاء ليلة الاربعاء 11/10 حزيران 1924 (الادهمي 1989، 222)، وفي 21 تموز 1924 و 27 أيلول 1924 نالت موافقة الحكومة البريطانية وعصبة الأمم على التوالي (غانم محمد الحفو وعبد الفتاح علي البوتاني 2005، 24). لم يستطع النواب الكورد في المجلس التأسيسي تمثيل طموحات الجماهير الكوردية العريضة ولم يتمتعوا بتأييد جماهيري (النجار 2013، 13-24) وكان أغلبهم من مؤيدي الحكومة ومن الموالين لها (الدوسكي 2008، 31) خوفاً من فقدان وضائفهم وانتخابهم مرة أخرى من جهة ومن جهة الأخرى هذا ماكان تسمح به الظروف السياسية في العراق .

ثانياً - مجلس النواب: لعب الكورد دوراً فاعلاً ومحورياً في تأسيس الدولة العراقية عسكرياً و سياسياً ولعل أكبر تجسيد للدور السياسي للكرد هي المشاركة الواضحة و المؤثرة لهم في الدورات الانتخابية التي تلت إعلان تأسيس الدولة العراقية فقد شارك الكرد بـ 30 ثلاثين نائباً موزعين على الألوية في كوردستان الجنوبية و المناطق الأخرى من العراق في الدورات الانتخابية و لاسيما الدورات الأربعة الانتخابية في مجلس النواب العراقي في الفترة الواقعة بين 1924-1933.

الدورة الانتخابية الأولى: جرت الانتخابات (ق. النواب 1924) في الثامن من حزيران 1925 وأنتخب (84) نائبا ومنهم (16) موزعين على الألوية الكوردية ، لواء أربيل (5) نواب وهم {إبراهيم يوسف²¹ ، إسماعيل رواندوزي²² ، داود الحيدري، صبيح نشأت (البصري 1991، 182)، عبدالله مخلص}، لواء السليمانية(4) نواب وهم {أحمد مختار عثمان²³ ، أمين زكي (غفور 2008)، محمد صالح²⁴، ميرزا

21 إبراهيم يوسف :وهو إبراهيم يوسف بن عثمان بن ملا ابوبكر المعروف ب(ملا بجوك) وهو من عائلة المفتي المعروفة ،ولد في عام 1897 في الموصل وقد انتخب عضوا في مجلس النواب العراقي في دورات الاولى والثالثة والسابعة والتاسعة ممثلا عن لواء أربيل ،توفي في أربيل عام 1971 ودفن فيها (عومر 2007، 26).

22 اسماعيل بك سعيد الرواندوزي :ولد في عام 1895 ،وفي عام 1920 اصبح حاكما لرواندوز بأمر من السلطات البريطانية وانتخب نائبا عن لواء أربيل في الدورة النيابة الاولى ثم اعيد انتخابه في الدورة الثانية ،كان من النواب النشطاء وقد عارض التجنيد الاجباري وقد نشر العديد من البيانات في هذا الصدد وقد أمر الملك فيصل عدم ترشحه لمجلس النواب مرة اخرى، قتل غيلة في طريق أربيل رواندوز في 8 مايس عام 1933 (عومر 2007، 27) .

23 هو ابن عثمان باشا بن كيخسرو بك جاف : ولد في مدينة حلبجة عام 1896 وتربى في عائلة ادبية رفيعة المستوى وتحت اشراف اساتذة وعلماء المنطقة ، وكان يجيد التحدث باللغات الفارسية والعربية والتركية و قليلا من الانكليزية ،شغل منصب قائمقامية حلبجة عام 1922 ، انتخب ممثلا عن لواء السليمانية في مجلس النواب لدورات الاولى والثالثة واغتيل في عام 1935 ودفن في قرية عباييلي التابعة لمدينة حلبجة (بابان 2006، 96-98).

24 ولد في عام 1899 في منطقة بشدر وله مصاهرة مع اغوات البشدر و الجدير بالذكر فقد جدد انتخابه في الدورات النيابية الثماني التالية بدون إنقطاع حتى الدورة العاشرة عام 1943 وتوفي في عام 1947 (البصري 1991، 230-231).

فرج} ، لواء كركوك (4) نواب وهم {سعيد حسين²⁵، حبيب الطالباني ، رفيق خادم السجادة²⁶، نشأت ابراهيم} ومن لواء الموصل (3) نواب {حازم شمدين²⁷، نوري البريفكاني²⁸، هبة الله المفتي²⁹ } من مجموع (12) نائب (عبدالرضا 2010، 14).

بدأ أعماله في 16 تموز 1925 واستمرت حتى 28 كانون الثاني 1928 بعد حلها بإصدار الإرادة الملكية (الحسني 1982، 289).

الدورة الانتخابية الثانية: إجريت الانتخابات في 8 شباط 1928 وبدأ جلساته في 19 أيار 1928 وفي الأول من تموز 1930 حل المجلس بالإرادة الملكية، وكان عدد النواب نفس عدد الدورة السابقة ومن بينهم (14) نائباً من الكورد مثلوا الأولوية الكوردية، أربيل(5) نواب {معروف جياووك³⁰، جمال بابان

²⁵ سعيد حاجي حسين: ولد في عام 1872 في مدينة كفري، وهو من عائلة غنية ومعروفة في المدينة وأصبح عضواً في المجلس البلدي في مدينة كفري، انتخب ممثلاً عن لواء كركوك في مجلس النواب العراقي في دورته الأولى والثانية (عومر 2007، 56).

²⁶ هو احد افراد عائلة سجاى المعروفة في كركوك ولد في عام 1886 في كويسنجق وتعلم على يد علماء معروفين وبعد اكمال دراسته في الموصل، عين في محكمة كركوك وبقي في وظيفته حتى قدوم الاحتلال البريطاني، بعد ذلك تفرغ للشؤون الدينية حتى وفاته في عام 1936 (عومر 2007، 51).

²⁷ حازم شمدين اغا: هو حازم بن يوسف بن شمس الدين اغا من اعيان مدينة زاخو، ولد في 1895 بمدينة زاخو، وكان يتقن اللغات الكردية والإنكليزية والعربية والفارسية والتركية من اهم الشخصيات التي اهتمت بالآثار والثقافة العامة، انتمى إلى حزب التقدم سنة 1925، ثم حزب الوحدة الوطنية عام 1934 وبقي في الحزب حتى عام 1935 حيث تم حل الحزب (نذير 1993، 528) في عام 1925 انتخب حازم بك لعضوية مجلس النواب ومثل منطقتة في 6 دورات لمجلس النواب العراقي من مجموع 15 دورة نيابية، وتوفي في الموصل عام 1954 (ودفن في زاخو) (د. البوتاني 2017، 293).

²⁸ - شيخ محمد نوري البريفكاني، ولد في عام 1870، هو من عائلة معروفة في دهوك ورئيس عشيرة المزوري ودرس في المدارس الدينية وتسلم في شبابه مهام الرعاية والاشراف العائلية والدينية حتى انتخابه نائباً في مجلس النواب العراقي في عام 1925 وفي دورات الرابعة والعاشره وتوفي في دهوك عام 1944 (عومر 2007، 84).

²⁹ هيبه الله مفتي: هو ابن محمد سعيد بن عبدالرحمن بن ملا يحيى المزوري العمادي، ولد عام 1880 في عقرة، درس العلوم الدينية على يد اشهر العلماء ومنهم ملا ابوبكر ملا افندي اربيلي واكمل دراسته على يده، وفي عام 1906 اصبح مفتي مدينة عقرة واستاذاً في الجامع الكبير، في عام 1909 تسلم رئاسة المعارف، وفي عام 1928 اصبح قاضياً لمدينة عقرة، وانتخب نائباً لمجلس النواب في دوراته (الأولى، الثانية، الرابعة، الخامسة، الثامنة، التاسعة والعاشره) ممثلاً عن لواء الموصل، وفي الدورة التاسعة اصبح نائباً لرئيس المجلس وفي عام 1947 اصبح عضواً في مجلس الاعيان والنائب الثاني لرئيس المجلس، توفي في 10 كانون الثاني 1955 (البصري 1991، 180).

³⁰ معروف جياووك: 30: ولد عام 1885 في بغداد في اسرة كردية معروفة، تنتمي الى عشيرة (بالكي) وهم مجموعة اسر اصحاب سوانم يمتنون الرعي المستقرين في قرية "سريشمه"، وقد اكمل معروف جياووك دراسته الابتدائية والاعدادية في بغداد سنة 1902 ثم ذهب الى عاصمة الدولة (اسطنبول) لاكمال دراسته) وبعد احداث الانقلاب الدستوري للاتحاديين غادر اسطنبول بسرعة، لعدم ثقته بالاتحاديين فعاد الى بغداد واستقر فيها، ومنذ ان قامت الدولة العراقية، اخذ جياووك بدعم موافقها بمقالات سياسية كان لها الشأن الكبير والاقبال الواسع، وعندما طرحت قضية الموصل، فكان قلمه شديداً على المزاعم التركية فدعم عراقيتها، انتخب نائباً عن اربيل سنة 1928 ولعل اشهر موافقه في هذا المجلس معركته الكلامية مع رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون وقد اسس عام 1930 (نادي الارتقاء الكردي) والذي كان شعاره يحمل صورة القائد صلاح الدين الايوبي، وقد اصدر هذا النادي عدداً من الكتب الخاصة بالثقافة الكردية لمعرفة المزيد عن حياته ودوره السياسي والاداري والثقافي انظر: (سألح 2012).

(البصري 1991، 246)، عبدالله المفتي³¹، إسماعيل راوندوزي، داود الحيدري، السليمانية (4) نواب {أمين زكي، صبري علي آغا³²، سيف الله خندان³³، محمد صالح محمدعلي}، كركوك نائبان {سعيد حسين، محمد جاف³⁴} وعن موصل (3) نواب {حازم شمدين آغا، هبة الله المفتي، الشيخ عبدالله³⁵} (الحسني 1982، 290-291).

الدورة الانتخابية الثالثة: جرت الانتخابات في 15 تشرين الثاني 1930 وانتخب (88) نائباً ومنهم (15) موزعين على الألوية، لواء أربيل (5) نواب وهم {إبراهيم يوسف، صلاح بابان، معروف داود، علي الدوغرمجي، داود الحيدري}، لواء السليمانية (4) نواب وهم {أحمد صالح³⁶، أحمد مختار، سيف الله خندان، محمد صالح محمد علي}، لواء كركوك نائبان وهم {حبيب الطالباي، سليمان فتاح} ومن لواء الموصل نائبان {غياث الدين النقشبدي³⁷، جمال بابان}، وكان من بين نواب بغداد النائب "جعفر العسكري" ومن نواب لواء الديوانية الذي انتخب رئيساً للمجلس (عبد 2008، 274)، النائب "علي رضا العسكري³⁸"، بدأ أعماله في أول من تشرين الثاني 1930 واستمر حتى 5 تشرين الثاني 1932 بعد حلها بإصدار الإرادة الملكية (الحسني 1982، 292).

31 عبدالله ملا عبدالرحمن بن شيخ ملا اسحاقى الافندي من اسرة دينية معروفة في اربيل، ولد وترعرع في كنف هذه الأسرة وبعد وفات والده اشرف على شؤون جامع العائلة وفتح فيها مدرسة واصبح من اهم العلماء والادباء المحبوبين فضلا عن ذلك عمل في عدة دوائر حكومية، في عام 1921 اصبح مفتياً لمدينة اربيل، في عام 1926 رئيساً للبلدية ثم نائباً للواء اربيل في الدورة الأولى والرابعة وفي 1936 وتوفي عام 1950 ودفن في اربيل (عومر 2007، 67).

32 ولد في بغداد عام 1894 درس في مدرسة الرشدية العسكرية واكمل دراسته في كلية الحقوق في بغداد وكان ينتمي الى عائلة تمتهن التجارة واسس مع اخيه عبدالله مصنع السكاكر في عام 1928 بأسم (شركة دخان الرافدين -سجاير تركيا) واختير عضواً في مجلس النواب العراقي ممثلاً عن السليمانية في دورات الثانية والرابعة والخامسة والسابعة والثامنة وتوفي في عام 1957 (بابان 2006، 408).

33 ابن عزت بك بن حسين باشا من عائلة معروفة في السليمانية ولد في اسطنبول في عام 1897 واكمل دراسته فيها، وفي عام 1923 عاد الى العراق، فاصبح عضواً في مجلس النواب في دورته الثانية والسادسة ممثلاً عن السليمانية وشغل العديد من المناصب الادارية، حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، عام 1951 في باريس وتوفي مع زوجته في حادث مروع في مدينة فينا عام 1971 (البصري 1991، 267).

34 محمد بك ابن فتاح بك بن حمة باشا الجاف، ولد في عام 1904 وتوفي في عام 1934 (عومر 2007، 79).

35 ولد في عام 1885 ونشأ على نمط عائلته وكان يجيد العربية والتركية والفارسية اضافة الى الكردية وانتخب في مجلس المبعوثان العثماني وبعد تأسيس الدولة العراقية اصبح عضواً في حزب التقدم في عام 1925 (البصري 1991، 261) واصبح عضواً في مجلس النواب العراقي لدورات الثانية والسادسة والتاسعة ممثلاً عن لواء موصل وتوفي فيها في عام 1954 (د. البوتاني 2017، 292)..

36 ولد في عام 1903 وانتخب عضواً في مجلس النواب في دوراته الثالثة والرابعة ورابعة عشر ممثلاً للواء السليمانية وتوفي عام 1973 في بغداد (البصري 1991، 223).

37 -ولد في عام 1900 وسار على طريق والده في التصوف وتعلم على يد الاساتذة المعروفين في المنطقة واصبح نائباً عن لواء الموصل في مجلس النواب العراقي في دورات الثالثة والسادسة والثامنة والعاشر، وتوفي في العمادية عام 1944 (السندي 1984، 127-129).

38 هو اخو جعفر العسكري، ولد عام 1880 في اسطنبول، والتحق بالمدرسة الحربية في 1897 وتخرج منها بدرجة ملازم ثاني، والتحق بالجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى وتسلم عدة مناصب عسكرية، انتحرفي بيته بمدينة بغداد في 22مارس 1937 (بصري 2005، 600-601).

الدورة الانتخابية الرابعة : جرت الانتخابات في 1925 وانتخب (88) نائبا ومنهم (14) موزعين على الألوية ، لواء أربيل (5) نواب وهم {جلال بابان ، داودالحيدري ، عبدالله المفتي ، علي الدوغرمجي ، قادرميران³⁹ } ، لواء السليمانية (4) نواب وهم {احمد الصالح ، سيف الله خندان، صبري الحاج على آغا، صالح محمد علي } ، لواء كركوك نائبان وهم { جميل بابان، سليمان فتاح } ومن لواء موصل (3) نواب {جمال بابان، نورى البريفكاني ، هبة الله المفتي } من مجموع (12) نائب وكان من بين نواب لواء بغداد النائب "جميل المدفعي" ، بدأ أعماله في 8 آذار 1933 وفي 4 أيلول 1934 صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس (الحسني 1982، 293-294).

ملاحم المشهد الانتخابي و النيابي في العراق في الفترة ما بين 1924-1933

بعد أن أنجز المجلس التأسيسي مهماته، وبعد أن صدرت الإرادة الملكية بحله قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري استقالة وزارته في الثاني من آب سنة 1924 إلى الملك فيصل الأول الذي قبلها بدوره، وكلف ياسين الهاشمي (القيسي 1975)(45) بتشكيل الوزارة الجديدة في اليوم نفسه، وكان ضمن الوزارة الهاشمية الأولى ستة وزراء، أحدهم كان ممثل أربيل في المجلس التأسيسي هو إبراهيم الحيدري الذي عهدت إليه حقيبة الأوقاف في الوزارة الجديدة، وفي الثامن من آب 1924 نشرت الصحف المحلية منهاج الوزارة الهاشمية الأولى الذي ورد في مستهله ما نصه: {الإسراع في نشر القانون الأساسي، وقانون انتخاب النواب ووضعها موضع التنفيذ وجمع المجلس النيابي}.

وهكذا جرت الانتخابات لأنتخاب أول مجلس نيابي عراقي في تاريخ البلاد المعاصر يوم الخامس عشر من تشرين الثاني 1924 ولكن لم تحقق نجاحا ملحوظا في هذه الانتخابات بسبب نفس السلبيات التي رافقت سير العملية الانتخابية للمجلس التأسيسي، إذ لم تتوفر المستلزمات الضرورية لإجراء انتخابات صحيحة نزيهة من جميع الأوجه على الساحة العراقية، مما تجسّد قبل كل شيء، في ضعف الرأي العام كقوة ضاغطة و فعالة، فعلى الرغم من وجود عدد من الأحزاب السياسية في تلك المرحلة، إلا أن دورها كان هامشيا في العملية الانتخابية.

دور الصحافة في العملية النيابية:

اولت الصحافة موضوع الانتخابات اهتماما واسعا، إلا أن تأثيرها المباشر على سير الانتخابات كان محدودا، واقتصر ذلك التأثير عمليا على أوساط النخبة في العاصمة والمدن الكبيرة، ولأسباب معروفة تتجسد في إبعاد هذه الصورة عن المنطقة الكردية أكثر من غيرها، كما أن الأحزاب السياسية التي ظهرت آنذاك في بغداد والموصل لم تتمتع بأي نفوذ هناك لاسيما ما كان يخص الصراع على ولاية الموصل، كما

³⁹ ولد في عام 1865 ،اصبح رئيساً لعشيرته الخوشناو عام 1908 وقد اتصل بشيخ محمود وحاول مساعدته وكان يساند عودة الاتراك ،وأصبح نائبا عن لواء اربيل في مجلس النواب من الدورة الرابعة الى السابعة وتوفي في عام 1939 بعد اصابته بجرح في زراعه ودفن في الجامع الكبير في شقلاوة (البصري 1991، 246).

أن جمعية الدفاع الوطني⁴⁰ في السليمانية هي الأخرى كانت قد ركزت نشاطها على فضح سياسة تركيا الكمالية العنصرية باتجاه يخدم تقرير مصير ولاية الموصل لصالح العراق، ولم تتدخل الجمعية أصلاً في أية قضية أخرى، بما في ذلك الانتخابات وأعمال مجلس النواب العراقي في دورته الأولى، لا بل أنها اختفت من الوجود بعد صدور قرار عصبة الامم بضم ولاية الموصل إلى العراق في السادس عشر من كانون الأول سنة 1925 (العقيلي 2016، 180).

ولم تؤد الصحافة دوراً أكبر من ذلك، ففي تلك الأيام كانت تصدر في المنطقة صحيفتان هما "ريان 41" و"نجمة اللتين" قلماً كانتا تتطرقان إلى القضايا المتعلقة بالحياة البرلمانية، وفي حال أن فعلتا ذلك فانهما كانتا تنقلان بعض القضايا العامة الخاصة بالموضوع من الصحافة العربية الصادرة في بغداد وبحكم قصر عهد الحكومات العراقية بتجربة الانتخابات النيابية، وتتدخل مراكز القوى الثلاث الرئيسة" دار الاعتماد البريطاني، البلاط الملكي و الحكومة)، فإن الانتخابات شهدت في أرجاء البلاد كافة تدخلات سافرة (المرسومي بلا تاريخ، 216-220). بما في ذلك المنطقة الكوردية ولقد ساعد على ذلك إلى حد كبير عدم توفر إحصاءات دقيقة لسكان العراق، مما أدى إلى حدوث زيادة مبالغ فيها في عدد الناخبين الثانويين والأوليين ولتجاوز ذلك اتخذت الحكومة في الثالث من كانون الثاني عام 1925 قراراً يقضي بتشكيل لجنة لتدقيق عدد سكان العراق، مهمتها العمل من أجل تصحيح الزيادات الحاصلة وفق أسلوب التخمين والمعلومات الإحصائية السابقة، وذلك بهدف جعل عدد الناخبين منسجماً مع الخطة الموضوعية مسبقاً في تحديد عدد المقاعد المخصصة لكل لواء داخل المجلس النيابي، لكن هذا الأمر لم يشكل عقبة مستعصية بالنسبة للألوية التي كانت تدخل ضمن ولاية الموصل في العهد العثماني، بما في ذلك كل المنطقة الكوردية العراقية، وذلك لأن اللجنة الخاصة التي ألفتها عصبة الامم للبت في مشكلة الموصل قد أجرت دراسة تفصيلية لعدد سكان الولاية بالاستناد إلى مصادر شتى، لذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اليوم الثاني عشر من شباط 1925: اتخاذ الإحصاء الرسمي لألوية الموصل وأربيل وكروك والسليمانية، بناء على التخمين الأخيرة الذي قُدم إلى لجنة الحدود من قبل الحكومة العراقية، والمستند إلى المعلومات الأخير هو المعول عليه " بالنسبة للانتخابات في الألوية المذكورة. أثناء هذه الإجراءات جرت انتخابات أول مجلس نيابي في تاريخ العراق المعاصر، وأعلن عن نتائجها النهائية يوم الثالث والعشرين من حزيران عام 1925 وذلك بفوز اربعة وثمانين مرشحاً، دخل من بينهم خمسة وخمسون عضواً لأول مرة إلى ميدان الحياة البرلمانية أي حوالي اربعة وستين بالمنة من مجموع أعضاء أول مجلس نيابي، بينهم عدد من النواب الكورد خمسة نواب عن لواء أربيل وهم كل من " ابراهيم يوسف واسماعيل الرواندوزي وداود

40 شكلت من قبل نخبة من أهالي السليمانية من تجار وأشراف ومنتورين عام 1925، لغرض ابعاد محاولة عودة تركيا إلى كوردستان الجنوبية عند مطالبتهم بولاية الموصل للمزيد انظر (الجادري 2017، 42).

41 صحيفة كردية صدر عددها الاول في السليمانية في 21 كانون الثاني 1926، وقد عرفت نفسها بأنها صحيفة سياسية ادبية واجتماعية تصدر مرة واحدة في الاسبوع، تطبع في مطبعة البلدية في السليمانية. للمزيد ينظر؛ نوشيروان مصطفى، صفحات في تاريخ الصحافة الكردية 1918-1938، ج2، مطبعة شقان، السليمانية، 2002، ص322).

الحيدري وصبيح نشأت وعبدالله مخلص"، أربعة نواب عن لواء السليمانية وهم كل من "احمد مختار عثمان الجاف ومحمد أمين زكي و محمد صالح محمد علي وميرزا فرج الحاج شريف"، ونايبان عن لواء كركوك وهم كل من (الشيخ حبيب الطالباني ورفيق خادم السجادة) ("المدى"، بغداد، 1736، 28 شباط 2010).

لم يكن قسم من نواب هذه الدورة عند حسن ظن أهالي السليمانية إذ إن النواب الذين اخترناهم لأول مرة ، لا نقول جميعهم، إلا أن معظمهم لم تكن لديهم شروط المبعوثية، حيث لم يكونوا رجال تلك المهمة ، لقد أداروا ظهورهم عن المصلحة العامة مقابل منافعهم الشخصية(يوسف بلا تاريخ)(بدر نوييل يوسف). وفي 22 كانون الثاني عام 1928 اصدرت وزارة الداخلية العراقية تعليماتها الأصولية إلى متصرفي الألوية كافة للاستعداد بالشروع لإجراء الانتخابات الجديدة، وعلى الرغم من الاحتجاجات الكثيرة على عدم نزاهة الانتخابات والتدخل في المناصب (البوتاني 2001، 18)، وأن عدداً من الناخبين اقترح تعيين النواب بدلاً من فضائح التزوير (النهضة 1928، 1) لقد نشر النائب " محمد أمين زكي" كتاباً عن الحياة النيابية ومدى تأثير العمل النيابي في تحسين الأوضاع العامة وأعطى حقاً للجماهير في محاسبة نوابهم (زكي 1928).

موقف النواب الكورد من الدراسة الكردية (ا. قادر 2007)

وقف السيد "عبد المحسن السعدون" أكثر من مرة ضد أولئك الذين يعارضون الدراسة الكردية وتحدث الكرد بلغتهم القومية (الجنابي 2017، 22)، عندما عارض ساطع الحصري⁴² الذي كان من كبار موظفي وزارة المعارف استخدام اللغة الكردية بالصيغة التي اقترحتها اللجنة الكوردية⁴³ ووصلت معارضته إلى مسامع السعدون، الذي اتصل بدوره بالحصري وقال له: أنت لا تعرف الكردية فلماذا تثير مسائل تتعلق بالكتابة الكردية (الحصري 1967، 461)، فقد ربط السعدون في إحدى خطابه إعطاء الحقوق القومية الكوردية أسوة بالوحدة العربية (جميل 1978، 142)، لذلك التفت معظم النواب الكورد حوله خلال توليه رئاسة الوزراء ورئاسة المجلس التأسيسي ورئاسة مجلس النواب .

كما طالب نائب الموصل "حازم شمدين" أن يرسل إلى المدارس الكوردية في المناطق الكوردستانية معلمين كورد إذ لا جدوى من إرسال معلمين لا يجيدون اللغة الكوردية و ذلك في جلسة مجلس النواب في 8 تشرين الأول 1925 وفي مدير المعارف العام "ساطع الحصري" إرسال معلم يجهل اللغة الكوردية إلى المناطق الكوردية وذكر النائب هناك العديد من المعلمين لا يجيدون الكوردية في مناطق (دهوك، زاخو، عقرة والعمادية) وفي النهاية حصلوا على وعد من وزارة المعارف بأنه متى حصلت وزارة

42 - ولد عام 1882 في صنعاء، سافر الى استانبول مع عائلته، درس في المدرسة الشاهانية هناك، عين مدرسا في احدى المدارس الثانوية في استانبول، سافر الى القاهرة عام 1920 رجع بعد عام للعراق ، كانت له جهودا في نشر التعليم في العراق. للمزيد ينظر (جاسم 2018، 22).

43 بعد موافقة الحكومة العراقية على اللغة الكردية لغة للتعليم في مدن وقرى كوردستان وقرضت على وزارة المعارف أن تقوم بدورها وعليه شكلت لجنة قوامها من كورد سكنته بغداد وهم (توفيق وهبي،شكري الفضلي،نوري البرزنجي،عبدالرحمن صالح) وكان يرئسها الحصري ،لمعرفة المزيد انظر (ياور 2013).

المعارف على معلم يجيد اللغة الكوردية فإنها سترسله إلى هذه المناطق (محضر مجلس النواب، د الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي الأول، الجلسة 35 في 8 الأول 1925، ص 22).
قدم النواب الكورد العديد من المذكرات طالبوا فيها بتطبيق القرارات التي أقرتها عصبة الأمم (البوتاني 2001، 55) فقد وجه النائب "اسماعيل رواندوزي" سؤالاً ضمن تعقيب له على "ساطع الحصري" في الجلسة المنعقدة في 2 آذار 1926 {الحكومة قررت أن يكون التدريس باللغة الكوردية في دهوك وغيرها} مستفسراً عن عدم تطبيق ذلك القرار، وفي جلسة 16 أيار 1927 حول التعليم باللغة الكردية، كما ذكر نائب أربيل "ابراهيم يوسف" معاناة الطلاب من خريجي المدارس الكوردية الابتدائية بعدما يحصلون على درجات عالية وذهابهم إلى بغداد لإكمال الدراسة وأشار إلى عدم إجادتهم للغة العربية وانتقد نائب أربيل "داود الحيدري" سياسة الوزارة بخصوص التعليم باللغة الكوردية في كوردستان (ا. قادر 2007، 88-89) و رفع (9) من النواب الكورد في الأول من حزيران 1928 طلباً إلى وزارة المعارف العراقية وقدموا فيها العديد من المقترحات منها:

- 1- تأسيس مؤسسة خاصة تقوم بالإشراف على التعليم في الألوية الكردية ومركزها أحد تلك الألوية.
- 2- تشكيل لجنة لتأليف الكتب وترجمة الكتب المدرسية إلى اللغة الكردية.
- 3- فتح معهد لإعداد المعلمين .
- 4- فتح مدرسة لتعليم البنات.
- 5- فتح المدارس الابتدائية في المناطق التي تحتاج إليها.
- 6- فتح المدارس الثانوية (النواب 1928، 834).

وتطرق نائب أربيل "جمال بابان" أثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف في الجلسة المنعقدة في 2 حزيران 1929 إلى عدم الاستجابة إلى مطالب النواب الكورد بخصوص العملية التعليمية وتأمين كتب باللغة الكوردية (محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1928، الجلسة 15 في 2 حزيران 1925، ص 729) ومن جانب آخر فقد اشتكى المندوب السامي البريطاني (كلبرت كلايتون) إلى الحكومة العراقية بأنه لا توجد أي دلالات من جانب الحكومة العراقية من وجود رغبة في تنفيذ القرارات التي طالبت عصبة الأمم العراق بتنفيذها، وردت الحكومة العراقية على المندوب السامي بأن الصعوبة الرئيسية في تعليم اللغة الكوردية تكمن "في عدم وجود لغة كوردية رئيسية بسبب أن الكتاب الكورد حتى العشرينات كانوا يكتبون باللغة العربية والتركية والفارسية" وردّ المسؤولون البريطانيون على ذلك بأن الحكومة العراقية لم تقم إلى الآن بتدريب أحد منهم (علي 2003، 551)، قم نائب السليمانية "محمد أمين زكي" عندما أصبح نائب رئيس مجلس النواب في عام 1928 عدة تقارير بخصوص النهوض بالدراسة الكوردية في المناطق الكوردستانية (زكي 1984).

بعد تشكيل مجلس النواب العراقي ، اهتم النواب الكورد بمسألة زيادة الموظفين الكورد ،اجتمع (11) نائبا من النواب الكورد في دار النائب عن كركوك "حبيب الطالباني" في بغداد وناقشوا العديد من القضايا العامة وطالبوا الحكومة العراقية إصدار بيان يتضمن :

- 1- الاعتراف باللغة الكوردية كلغة رسمية في البرلمان وأن يحق للنائب الكوردي أن يعبر عن آرائه بها أثناء المناقشات.
- 2- أن تكتب القوانين والقرارات الصادرة عن الحكومة باللغة الكوردية إلى جانب العربية .
- 3- أن يكون ثلث الموظفين وثلث مجلس الوزراء من الكورد (ا. قادر 2007، 97).

كما وجه النائب "اسماعيل الرواندوزي" بمشاركة (5) نواب كورد مذكرة⁴⁴ إلى رئيس الوزراء "عبدالمحسن السعدون" عام 1929 (ع. البوتاني 2001، 59-60) طالب فيها بتشكيل لواء كوردي يكون مركزه دهوك وتلحق به أفضية "عقرة وزيبار والعمادية وزاخو"، بالإضافة إلى توحيد إدارة الأولوية الكوردية الأربعة (السليمانية وأربيل ودهوك وكركوك) (الجنابي 2017، 25) كما طالب بأن تصرف من الميزانية العامة في المملكة على نسبة تابعة تخرج من مجموع الميزانية مقدار ما تصرف على دوائر المركز (ا. قادر 2007، 100) ، وقد وقع على المذكرة عدد من النواب الكورد (سألح 2012، 246) هذا وقابل الكورد هذه المذكرة بارتياح إلا أنها لم تلقَ اذناً مصغية من قبل الحكومة ولا المندوب السامي البريطاني فقد عد البريطانيون هذه المذكرة على أنها بداية لحركة انفصالية، هذا واستمر النواب الكورد بتقديم المذكرات إلى الحكومة العراقية حتى عام 1930 دون جدوى (مصطفى 2002، 21)،لم تقتصر المطالب على تشكيل لواء جديد باسم "دهوك" بل طالبوا بتشكيل لواء آخر يضم الأغلبية الكوردية في لوائي "ديالى وكوت" باسم "باجلان" 45 ، وفي جلسة مجلس النواب في 18 كانون الثاني 1930 ، استفسر نائب أربيل "معروف جياوك" من وزير الداخلية "ناجي شوكت" 46 "عن تخصيص المبالغ اللازمة في الميزانية للوائي "دهوك وديالى" ،قام نائب الوزير "محمد أمين زكي" بتقديم تقريرين الأول في 20 كانون الثاني 1930 و الآخر في 20 مايس 1931 إلى الملك فيصل الأول والمندوب السامي البريطاني في العراق قد قدم فيها إحصاءات وبيّن فيها مدى النقص الحاصل في عدد الموظفين في كوردستان ، حاول النائب "محمد أمين زكي" مرات عديدة التكلم عن أهم مشاكل المدن الكوردستانية عبر رفع مذكرة إلى

44 -النائب معروف جياوك يشير في كتابه (ماسة بارزان المظلومة) (بينما كنت واقفا في محكمة الاستئناف بانتظار المرافعة ،اذ جاءني اسماعيل بك الرواندوزي وبيده ورقة،وبعد السلام قال لي وقع على هذه الورقة ،فاخذتها منه فوق نظري على بعض التوقيع التي شخصت منها توقيع جمال بابان واسماعيل بك نفسه وحازم شمدن اغا) ونهايه يشير انه لم يوقع عليها بسب اعتقاده ، ان المذكرة تخدم الانكليز ثم يبرر هذه المذكرة المطالبة بانشاء دولة اشورية (جياوك 2001، 100).

45 -باجلان عشيرة كوردية تتركز في قضاء خانقين .
46 ولد في كوت عام 1893 ،عمل في سلك القضاء والسلك الدبلوماسي واستوزر عدة مرات (دفاع،داخلية،عدل) الف وزارة واحدة في عام 1932 واستقال في 1933 ،توفي في 1984 (شوكت 1990).

الملك (زكى 1984، 62-114) (غالب 1998، 57-58)، كان هدف النائب هو الاستقرار العام للمملكة العراقية لأنه كان يؤمن بتوحيد جهود العرب والكرورد من أجل النهوض بالدولة العراقية و حل المشاكل الناجمة من عدم الاهتمام بالكرورد. بعد دخول العراق عصبة الأمم في 6 تشرين الأول 1932 وهي نهاية الانتداب البريطاني والاستقلال الاسمي للعراق حافزاً للحركة الوطنية الكوردية ونشط النواب الكورد في العمل على نيل الحقوق الإدارية والثقافية (الجنابي 2017، 27).

موقف النواب الكورد من الحركات الكوردية المسلحة 1925-1933.

شهدت المناطق الكوردستانية حركات مسلحة أهمها حركات الشيخ محمود 1922-1927 و 1930-في السليمانية وحركة الشيخ أحمد البارزاني 1931-1932 في منطقة بارزان، والمحرك الرئيسي لهذه الحركات القومية كان عدم التزام الحكومتين البريطانية والعراقية بوعودهما إزاء الحقوق القومية الكردية وعدم تنفيذ توصيات عصبة الأمم بالحقوق السياسية والثقافية للشعب الكردي (محو 2010، 101).

1-حركات الشيخ محمود الحفيد (البياتي 2007)(59):.

اهتم مجلس النواب بحركة الشيخ محمود الثانية خلال مناقشات مجلس النواب، في الجلسة المنعقدة في 8 أيار 1927 تحدث نائب أربيل "داود الحيدري" عن حركة الشيخ محمود وأشار إلى أن ممثل العراق في لندن صرح إلى الصحف البريطانية بأن الكورد خلدوا إلى السكينة وحسب قول "الحيدري" إن الكورد جميعهم لم يشاركوا في التمرد واستفسر من وزير الداخلية "رشيد عالي الكيلاني" هل هناك اختلال أو عصيان في تلك المنطقة { قام ممثل الحكومة بتكذيب هذه التصريحات مؤكداً تمسك الكورد بالعرش الملكي العراقي وأكد الوزير أن ماورد على لسان ممثل العراق في لندن لايعني الكورد ، بل يعني "الشيخ محمود" فقط ، ومن جانب آخر شكر نائب أربيل "داود الحيدري" وزير الداخلية على هذه الإيضاحات والإجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية (ا. قادر 2007، 119).

ويبدو أن استمرار هذه الحركة جعلتها تغطي وبشكل كبير على مناقشات مجلس النواب، ففي الجلسة 24 اذار 1931 التي كانت حول ميزانية سنة 1931 المالية وبالتحديد ميزانية وزارة الدفاع، إذ أشار العديد من النواب العرب إلى أن المبالغ التي تصرف على الجيش تؤثر على إعمار البلد وأنتقدوا عدم قدرة الجيش على إخماد هذه الحركات، وقد وصف النواب العرب حركات الشيخ" محمود" بعصيان مسلح وتمرد ومجموعة من الأشقياء وأشاروا إليها أنها شخصية وليست سياسية ومن جانب آخر طالب عدد من النواب حل المسألة بطرق سلمية، على أن بعض النواب العرب عدّوا هذه الحركات صنيعة السليمانية من أجل الضغط على العراق (ا. قادر 2007، 120-133)، مايستري الانتباه أنه لم يكن لدى النواب الكورد أي رد فعل على هذه الأقوال ولم يكن لهم أي مداخلات للدفاع عن الشيخ "محمود" وليس هذا فحسب لا بل وتبيّن عدم ارتياحهم لمثل هذه الحركات .

لكن وفي الوقت نفسه نرى أن بعضاً من النواب الكورد قد رفعوا مذكرات عديدة إلى جهات دولية معينة فيما يخص تنفيذ مقررات عصبة الأمم الخاصة بالكورد ، فقد قدم نائب كركوك "محمد الجاف" ونائب أربيل "معروف جياووك" مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني الجديد في العراق "فرنسيس همفريز" عام 1930 أكدوا مطالبهم بتنفيذ مقررات عصبة الأمم المتعلقة بالكورد في العراق وتثبيت حقوق الكورد في المعاهدة 1930 العراقية -البريطانية (البوتاني 2001، 63-64) كانت مطالب النواب الكورد معتدلة وضمن مقررات عصبة الأمم (اسكندر بلا تاريخ، 43) وفي داخل مجلس النواب ناقش النواب الكورد هذه المسألة، في جلسة 13 شباط 1930 وجه نائب أربيل "معروف جياووك" سؤالا إلى رئيس الوزراء" ناجي السويدي⁴⁷ "حول الشروط التي أقرتها عصبة الأمم للكورد (محضر مجلس النواب، دورة الانتخابية الثانية ،الاجتماع الاعتيادي الثاني،الجلسة 27 في 813 شباط 1930، ص 356)، وفي الجلسة المنعقدة في 28 آذار 1931 وعند مناقشة نقات الأمن في الحدود الشمالية ، تطرق العديد من النواب إلى المسألة الكوردية وبشكل تفصيلي ،فقد اعتبر النائب "زامل المناع" أن الرعايا غير العرب ليسوا عراقيين، ما حدا بنائب الموصل "غياث الدين النقشبندي" إلى الرد عليه ،أن الحكومة غير عربية و إنما هي حكومة عراقية ،وأشار إلى أن السليمانية ليست عربية وبين أن قضية حركة الشيخ" محمود " يمكن حلها عن طريق الإدارة الجيدة والتفكير الصحيح ،وقال إن الحركة ليست تمرداً كما تدعون وإنما هي حركة ولدتها مطالب مشروعة، ودعا إلى ضرورة التفاهم معه ، وأشار إلى أنه إذا ما تبين أنه ثار من أجل التمرد فيجب إعلان النفي العام والقضاء عليه (محضر مجلس النواب، دورة الانتخابية الثالثة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1930،الجلسة 48 في 28 آذار 1931، ص 675).

2 - حركة الشيخ أحمد البارزاني 1931-1932 .

انتقلت الحركة المسلحة الكوردية من السليمانية إلى منطقة بارزان بزعامة الشيخ أحمد البارزاني بعد القضاء على حركة الشيخ "محمود" في أيار 1931، وقد ساعدت عوامل عديدة في اندلاع هذه الحركة ومنها أن المنطقة كانت تتمتع باستقلالية الإدارة وحاولت الحكومة فرض سلطتها عليها ومنع الشيخ "أحمد" من حق جمع الضرائب كما أن الحكومة كانت تعمل على إسكان الأثوريين النازحين من تركيا في منطقة بارزان ،وبهذا فرضت حركة الشيخ "أحمد" نفسها على مناقشات مجلس النواب ،ففي الجلسة المنعقدة في 17 حزيران 1929 وجه نائب أربيل "معروف جياووك" سؤالا إلى وزير الدفاع "أمين زكي" حول حقيقة الأنباء التي تشير إلى وجود عمليات عسكرية في منطقة بارزان وهل هي مناورة أم قمع للشيخ و حركته وطالب بتوضيح الأسباب للقيام بمثل هذه العمليات و بالتحديد في ذلك الوقت ، ورد وزير الدفاع بالنفي وقال إن هذه العمليات هي مناورات عسكرية سنوية اعتيادية يقوم بها الجيش في تلك الجهات (جياووك

47- ولد في بغداد عام 1883 اكمل مدرسة الحقوق في اسطنبول واستوزر عدة مرات منها وزير العدلية 1921 ،والمالية 1934 و 1941 وكان من المساهمين في كتابة القانون الاساسي ونائبا في مجلس النواب في عدة دورات والف الوزارة في 1929 ،أول نقيب للمحامين العراقيين عام 1933، و توفي في جنوب افريقيا في 17 اب 1942 بعد انتهاء حركة رشيد عالي الكيلاني ،انه من ساسة العراق البارزين وأعظم رجاله القانونيين (د. العراقية 1936).

2001، 65)، وبعد تصعيد الحملة العسكرية من قبل وزارتي الدفاع والداخلية المدعومة بالطائرات البريطانية، دخلت القضية مرة أخرى إلى مناقشات مجلس النواب حيث تطرق إليها النواب من خلال قنوات عديدة، في الجلسة المنعقدة في 23 آذار 1932 حيث تطرق النواب إلى القضية التي عدّها بعض النواب العرب بأن القضية غير واضحة وانتقدوا الحكومة على تعاملها مع هذه القضية ومن جانبه نفى وزير الدفاع "جعفر العسكري" الانتقادات الموجهة إلى الحكومة وأشار إلى أن الحكومة لاتعص النظر عن "أعمال العصاة"، وطالب نائب الموصل "غياث الدين النقشبندي" أن ينظر إلى المسألة بنظرة واقعية وأن تكون التصريحات التي تطلق وتعلن على ضوء التحقيق الخاص بهذه الحركة من بدايتها تفاديا للأخطاء التي وقعت فيها الحكومة إبان الحوادث السابقة وترجع المسألة إلى أن الشيخ "احمد" (محو 2010، 113-116) كان يتمتع بقدر من السلطة في منطقته حسب اتفاق مع الحكومة لقاء دفعه مبلغ باسم الضريبة وانتقد الإدارة الحكومية في قضاء الزبيبار وطلب من وزير الدفاع عدم إسكان الاثوريين في تلك المنطقة لأن ذلك سيخلق المشاكل (ا. قادر 2007، 141-144). وفي 11 أيار 1933 تقدمت وزارة "رشيد عالي الكيلاني" الأولى بلائحة قانون إلى مجلس النواب للعبو عن الشيخ أحمد البارزاني و البارزانيين (الحسني، الوزارات، ج3، 1982، ص233) وبعد مناقشات النواب حول اللائحة اكد نائب الموصل "هبة الله المفتي" على ضرورة فتح المدارس ونشر التعليم في المنطقة وانتقد مقاله النائب "سعد صالح" حول أنتقاده لللائحة التي تضمنت العفو عنهم (محضر مجلس النواب، د الأنتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1933، الجلسة 13 في 11 آذار 1933، ص95)، وجاء قرار العفو بطلب من النواب الكورد (رؤسنامهى ژيان، ژماره 361، 20 نيسان 1933، ل2)

موقف النواب الكورد من القضايا السياسية العامة .

في جلسة مجلس النواب المنعقد في 6 أيار 1929 و التي كانت حول منهاج وزارة توفيق السويدي، صرح نائب أربيل "معروف جياووك" بعد الانتقادات الكثيرة الموجه ضد المنهاج بقوله {لو كنا نتحد، ولو كنا نتفق، لو كانت كلمتنا واحدة لكان كل شيء يجري حسب المراد} بالرغم من أنه كان ممثلاً عن حزب "التقدم"، وفي الجلسة الخامسة في 21 تشرين الثاني المتخصصة لتأبين الرئيس الراحل "عبدالمحسن السعدون"، كان نائب أربيل "داود الحيدري" أول المتحدثين حيث أشاد بالمرحوم باعتقاده لا استقلال إلا بتأسيس الوحدة، كما كان نائب أربيل "جمال بابان" من المتحدثين حيث وصف الراحل بالرئيس و الاستاذ له ولزملائه وآخر المتحدثين كان النائب "معروف جياووك" الذي وصف الراحل بأنه كان زعيماً محباً للسلام (النجار 2013، 35-36)، وفي 28 تشرين الثاني 1928 أنتخب "محمد أمين زكي" كنائب أول للرئيس من بين (7) مرشحين، بعد أن حصل على (61) صوتاً (النجار 2013، 39).

وخلال الدورة الثالثة لمجلس النواب أخذ موقف النواب الكورد طابعاً منظماً وموحداً أكثر من ذي قبل، لاسيما أثناء الاستعدادات لإجراء الانتخابات للدورة الثالثة فقد لوحظ بروز دور النواب الكورد بشكل عام وخاصةً النائب عن أربيل "معروف جياووك" والنائب عن كركوك "محمدجاف"، و نظراً لهذا الدور نرى أنه جرى استبعاد خيرة النواب الكورد الفاعلين و المعروفين مثل "معروف جياووك"، اسماعيل الرواندوزي

ومحمد الجاف" (النجار 2013، 44-46) فقد كانت الحكومة تتدخل في الانتخابات بممارسة الأساليب المختلفة لضمان فوز مرشحها لذلك لم يتبق للورد سوى (14) نائباً من مجموع (88) نائباً (اسعد 1984، 91).

اما بخصوص العلاقات الخارجية للدولة العراقية فقد كان النواب لهم مداخلتهم الخاصة، حيث صوت المجلس لصالح معاهدة تسليم المجرمين بين العراق وتركيا، وكان بين النواب المؤيدين للمعاهدة نائبان من أربيل هما "معروف بيرداود، علي باشا دوغرمجي" (م.م.ن.د. الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لعام 1931، الجلسة (54) في 14 مايس 1932، ص987)، وكان مضمون المعاهدة ضد الحركات الكوردية علي الحدود بين الطرفين.

وبعد عقد أول اجتماع لمجلس النواب في عام 1925، كان النواب من الفئة المثقفة يشكلون أغلبية المعارضة ورافقه نشاط سياسي نوعي جديد ألا وهو إيجاد تنظيمات سياسية داخل البرلمان وكان الهدف منها تشكيل كتل برلمانية بغية تنسيق مواقفهم (الرهمي 2007، 131) ولم يكن النواب الكورد غائبين عن هذا الموضوع، فقد كان بعضهم له دور هام وبارز في صفوف المعارضة ففي الدورة الأولى ورد اسم نائب أربيل "داود الحيدري" ضمن المعارضة في الدورة النيابية الأولى (الرهمي 2007، 135) ولكن لم يكن له مواقف تذكر لصالح القضية الكوردية، وفي الدورة النيابية الثانية لمع اسم نائب أربيل "معروف جياوك" وكانت الانتقادات اللاذعة الساخرة للنائبين المعارضين الجريئين "محمود رامز" نائب عن المنتفك و"معروف جياوك" نائب أربيل اشبه بأسلوب "فولتير" حامل الأدب الساخر في فرنسا القرن الثامن عشر ضد الملكية فيها (الرهمي 2007، 5).

كما ورد اسم نائب الموصل "غياث الدين النقشبندي" وهو مستقل ضمن المعارضة الذي كان له مداخلات جريئة في قضيتي شيخ "محمود" وشيخ "احمد" الأنف الذكر.

ولكن إجمالاً يمكن القول إن المعارضة الكوردية الحقيقية اتبعت في تلك المرحلة منهاج الكفاح المسلح بقيادة الشيخ محمود الحفيد وبعده بقيادة الشيخ أحمد البارزاني وأن النواب الكورد لم يكونوا في خندق الشيوخين وهذا لايعني عدم اهتمامهم بقضيتهم بل أشاروا في المجلس إلى العديد من الأمور المهمة ضمن الأعمال الخدمية وتطور المناطق التي يمثلونها وخاصة المتعلقة بالتعليم والصحة والطرق والأمور الإدارية والمالية والاقتصاد في إطار الممكن في تلك الفترة (64) (عومر 2007) و (المزرفي 2012) (الدوسكي 2008) (رسول 2015).

في عام 1932 قدم العراق طلب الانضمام إلى جمعية عصبة الأمم في جنيف وطلب من العراق تقديم تعهدات لضمان حقوق الأقليات القومية الدينية وقدمت الحكومة العراقية التعهدات (المتولي 2001، 118-121)، نشط النواب الكورد بمطالبة تطبيق هذه التعهدات (النجار 2013، 45)، بعد اصدار قرار مجلس عصبة الأمم دخول العراق إلى الجمعية في اجتماعه المنعقد في 28 كانون الثاني 1932 (قرار مجلس عصبة الأمم ومذكراته بشأن دخول العراق عصبة الأمم، 1932، بغداد، مطبعة الحكومية).

موقف النواب الكورد من المعاهدات البريطانية العراقية

1- المعاهدة البريطانية-العراقية عام 1926

اقترن إلحاق ولاية الموصل (ع. القيسي 2009) بالدولة العراقية الجديدة و تعين الحدود بين تركيا والعراق بتوقيع الحكومة العراقية مع بريطانيا على معاهدة ثنائية جديدة في 13 كانون الثاني 1926 (العراقية 1926، 4) برر رئيس الوزراء "عبد المحسن السعدون" ذلك بأن عدم اقرار هذه المعاهدة معناه خسارة الموصل ، وكانت هذه المعاهدة قد قررت استمرار الانتداب البريطاني لمدة خمس وعشرين سنة، وفي 18 كانون الثاني 1926 قررها مجلس النواب في جلسة صاخبة وسرية بأغلبية (58) نائبا ضد (30) نائبا(فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص139-173) وكان اغلب النواب الكورد من ضمن النواب الذين صوتوا لصالح المعاهدة .

وفي 2 آذار 1926 قدمت الحكومة البريطانية هذه المعاهدة إلى سكرتير عام عصبة الأمم على شكل رسالة أرفقت بها مذكرة تناولت إدارة المناطق الكوردية في الدولة العراقية الجديدة وفي ظل الانتداب، الا أن مضمون المذكرة يدل على دمج الكورد في الإدارة الحكومية العراقية ولم تكن هنالك أية اشارة او تسمية تشير إلى الحكم الذاتي، فضلا عن تمثيل نسبي متواضع لهم (2) في مجلس الاعيان و(14) من مجموع(88) في مجلس النواب ووزيران في الحكومة، كما تضمنت المذكرة وعودا مبهمه و غامضة، فكان ذلك سببا في التذمر والانتفاضات المتلاحقة(فاضل حسين، المصدر السابق، ص178-180). لقد بقيت الحكومة العراقية والسلطات البريطانية تعمل جاهدة على تهدئة الكورد وتضليل الرأي العام عن طريق المشروعات الجزئية وإطلاق البيانات والتصريحات حول تطمين الأمان القومي للشعب الكردي، إلا أن قضية الحكم الذاتي لكوردستان ظلت دون جدوى، لكن رافق ذلك ظهور وتطور التنظيمات السياسية القومية الكردية لتتشكل النخبة المثقفة لحركة التحرر الكوردي(غانم محمد الحفو وعبدالفتاح البوتاني، المصدر السابق، ص26).

2- المعاهدة البريطانية-العراقية 1930

بعد أن وصل حزب العمال البريطاني إلى السلطة عام 1929 أوعزت الحكومة البريطانية إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد أن يعلن حكومة العراق عن عزمها إنهاء الأنتداب وترشيح العراق لعصبة الأمم، وطلبت إليه فتح المفاوضات مع الحكومة العراقية لعقد معاهدة تحدد العلاقة بينهما (الجعفري 2000، 43) وفي 23 آذار 1930 أُلّف "نوري السعيد" وزارته الأولى مدعوما من قبل الملك فبدأت المفاوضات بين الجانبين، وترأس الجانب العراقي "نوري السعيد" ومثل الجانب البريطاني "فرنسيس همفريز" المندوب السامي في العراق بعد الانتهاء من المفاوضات تم التوقيع على المعاهدة الجديدة بين الجانبين في حزيران عام 1930 (لحمر، نجبية و عائشة زلاص 2016، 29).

وكان هدف الجانبين من هذه المعاهدة إنجاز حدثين رئيسيين يتعلقان بمستقبل العلاقات العراقية والبريطانية ومستقبل الكورد، أولا التصديق على معاهدة 1930 " كمعاهدة صداقة وتحالف" (محو 2010، 103)، والثاني دخول العراق لعصبة الامم كدولة مستقلة في 3 تشرين الأول 1932 وإلغاء الانتداب (للوثائق

1932، 16) وضمت أيضا بعض التسهيلات لبريطانيا فيما يخص تسهيل مرور القوات البريطانية في أوقات العمليات الحربية والتعاون في المجالات الاقتصادية (ديب 2013، 45). وفي أثناء المفاوضات في عام 1929 قدم عدد من النواب الكورد مذكرة للمطالبة بالحقوق الشرعية للشعب الكوردي وكذلك كانت هناك مذكرتان إلى المندوب السامي ورئيس الوزراء من قبل النائب والوزير "محمد أمين زكي" سأل النائب "معروف جياووك" (محو 2010، 103-109) المعتمد السامي البريطاني حول ضمان شروط هذه المعاهدة للحقوق التي أشارت إليها عصابة الأمم في القرار الذي اتخذته عندما قررت إبقاء الموصل للعراق، فأجابته المعتمد بأن هذه المعاهدة، لا يجوز أن تتضمن مواد ما هو خارج عن موضوع الحلف، فلما نشر نص المعاهدة وشوهد خلوها من تلك الشروط (سألح 2012، 100) عمل الكورد على رفع برقيات الاحتجاج إلى دوائر المعتمد السامي في بغداد وإلى العصابة في جنيف، مما دفع المعتمد السامي إلى التحول في ألوية السليمانية وكركوك وأربيل من أجل تهدئة روع المحتجين من خلال الإعراب عن نوايا الحكومة العراقية تجاه الكورد ورغبتها عن تنفيذ توصيات العصابة (كريدي 2016، 101).

و قد تجسد رفض الكورد لمواد هذه المعاهدة في انتخابات 1930، تلك المعاهدة التي لم تضمن حقوقهم فقد قرر كورد السليمانية مقاطعة الانتخابات⁴⁸ إلى أن يتم ضمان حقوقهم القومية، الأمر الذي أدى إلى فشل محاولة الحكومة المركزية في لواء السليمانية في انتخاب اللجنة التفتيشية مما عرقل سير الانتخابات فيها(عبد الرزاق الحسني، تاريخ الزرات 1982، ج3، ص312).

استهدفت هذه المعاهدة إنشاء حلف وثيق بين الطرفين عند انتهاء فترة الانتداب على أساس الحرية والمساواة، لكن العراق لم يكن قد نال استقلاله آنذاك وبذلك يصعب القول إنها كانت معاهدة متكافئة بين الطرفين فقد وعدت الحكومة البريطانية العراق بأن عقد المعاهدة سيفضي على استقلاله ودخوله مجلس عصبة الأمم وإلغاء الانتداب (الجعفري 2000، 46)، وفي 15 تشرين الثاني 1930، انتهت مراحل الانتخابات وحصل مرشحوا الحكومة على أغلبية ساحقة، وفي اليوم التالي عرضت فصول المعاهدة على المجلس، وخضعت إلى مجادلات حادة، وشرح رئيس الوزراء أسباب عقد المعاهدة: بأن العراق ليس بمقدوره الحصول على الاستقلال دون أن تنهي بريطانيا انتدابها، وأن موقع العراق الجغرافي يفرض عليه ضرورة عقد حلف عسكري كما أن ضمان المصالح البريطانية في العراق لا يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية، وفي 5 تموز 1930 أبرق نائب أربيل السابق "إسماعيل رواندوزي" إلى المندوب السامي في العراق المتواجد في لندن، يذكره بالقضية الكوردية في المباحثات الجارية بين بريطانيا والعراق (موكراني 2001، 28)، وبالرغم من ضغط المعارضة عند مناقشة بنودها فقد أسرعت الحكومة بعرضها على

⁴⁸ أندلعت الاضطرابات في السليمانية وأصبحت مركزا للأحداث، ووقعت اعمال عنف وتظاهرات احتجاجية خطيرة ضد المعاهدة في 6 أيلول 1930 وتميزت بضخامة عدد المشتركين فيها وروح التحدي ضد الحكومة الا أن القوات البريطانية تمكنت من السيطرة عليها، وبتوقيع المعاهدة الأنكلو – عراقية وبمشاركة أنتهاء الانتداب البريطاني، دخلت القضية الكردية طورا اخر من النضال لاسيما وأن بريطانيا اشعرت عصابة الامم بمسألة انتهاء الانتداب على العراق وترشيحه لعضوية عصابة الامم (الجعفري 2000، 46).

المجلس للمصادقة عليها، فصادق عليها المجلس وحصلت "69" صوتاً مقابل "13" وامتناع "5" أصوات (نجيبه لاحمر وعائشة زلاص، 2016، ص30).

ثالثاً - مجلس الأعيان

كانت السلطة التشريعية في العهد الملكي تسمى مجلس الأمة، ويتكون من مجلسين: الأول مجلس النواب الذي يأتي عن طريق الانتخاب ومجلس الأعيان الذي يأتي عن طريق التعيين من قبل الملك، حدد عدده ب20 عضواً⁴⁹ حسب المادة 31 من الباب الثالث من القانون الأساسي العراقي (الحسني، الوزارات، ج1- ط6، ص389)، ومجلس الأعيان هو الغرفة التشريعية الثانية وقد عقد مجلس الأعيان دورته الأولى في نفس تاريخ افتتاح مجلس النواب في 16 تموز 1925 وأصدر الملك فيصل الأول قرار تعين 17 عينا من أعضاء مجلس الأعيان في 7 تموز 1925، ثم صدرت إرادة ملكية أخرى في 25 تموز من العام نفسه بتعيين ثلاثة أعيان آخرين وأصبح عددهم 20، وانتخب المجلس السيد "يوسف السويدي (المطبعي 2011، 876)" أول رئيس له، في الدورة الانتخابية الثانية حسب المادة (32) من القانون الأساسي العراقي (وتعديلاته 1944، 32)، مدة العضوية في المجلس (8) سنوات، على أن يتبدل نصفهم في كل (4) سنين ويجوز إعادة تعيين الأعضاء السابقين، جرى الاقتراح القانوني على نصف الأعضاء في 13/6/1929 بحضور الملك وبعد ذلك أصدر الملك قراره بإعادة تعيين (5) منهم، وتم قام بتعيين عدد من الشخصيات لإكمال النصاب (الحسني، الوزارات، ج2، ص239)، ورد في تعديل القانون الاساسي العراقي لعام 1943، في المادة (33) مدة العضوية في مجلس الأعيان لكل عضو ثماني سنوات (وتعديلاته 1944، 32-33)، ومن أهم الصلاحيات، يترأس رئيس مجلس الأعيان اجتماعات مجلس الأمة (الاعيان والنواب) ليؤدي الملك أمام المجلس اليمين الدستورية، إثر تبوئه العرش ومن مهامه تعيين وصي على العرش (قانون الاساسي، المادة 1944، 2، ص2)، وقع الاختيار على أول وجبة عينت في مجلس الأعيان، على نخبة ممتازة من الارستقراطيين العراقيين، فهناك رؤساء العشائر و الرؤساء الدينيين والعلماء المتميزون والشيوخ المقتدرون، تفاعلت عدة عوامل في الاختيار كان منها المكانة الدينية والاجتماعية ومنها الماضي السياسي والمؤهلات الثقافية أو كونهم من العسكريين ذوي الرتب العالية أو الوجهة، التجار والملاكين، بشكل عام العضوية مقتصرة على الأفراد البارزين في الحياة العامة (عباس 1995، 90)، وكان من الذين اختارهم الملك لعضوية مجلس الاعيان (4) من الكورد وهم "ابراهيم الحيدري" و"احمد عثمان" ممثلان عن "أربيل"، "سعيد آغا آل معروف" الذي تم تعيينه بدلا من "شيخ قادر الحفيد" بعد إصدار الإرادتين الملكيتين الأولى بتعيين "سعيد آغا⁵⁰" والثاني إبطال تعيين "الشيخ عبدالقادر" عضواً في

⁴⁹ في تعديل القانون الاساسي لعام 1943، نص على ان يتألف مجلس الاعيان من عدد لايتجاوز ربع عدد مجلس النواب، اصبح بالأمكان اىصال عدد اعضاء مجلس الاعيان الى (29) عضواً (عباس 1995، 30).

⁵⁰ ولد في السليمانية في عام 1875 من اسرة معروفة، درس في المعاهد الدينية وعمل في الزراعة والتجارة وانتخب ممثلاً عن السليمانية في مجلس المبعوثان العثماني عام 1908 وجدد انتخابه فيما بعد، بعد تأسيس الدولة العراقية اصبح عضواً بمجلس الادارة للواء السليمانية، صدرت ارادة ملكية في 30 تموز 1925 بتعيينه عينا في مجلس الاعيان بدلا من الشيخ عبدالقادر

المجلس ممثلاً عن "السليمانية" (الأعيان 1925، 66)، كل من "جميل صدقي الزهاوي⁵¹" و "جميل المدفعي من "بغداد" كانوا من أصول كردية. في الجلسة المنعقدة في 24 آب عام 1925 بخصوص تقرير لجنة الأمور المالية والاقتصادية، قدم العين "إبراهيم الحيدري" تقرير اجتماع اللجنة المذكورة، بعد مناقشات حول التقرير تم قراءة تقرير "سعيد آغا" الذي يطالب فيها بإضافة مبالغ إضافية لزيادة قوة الشرطة وخاصة بعد إلحاق قضائي حلبجة وقرداغ إلى لواء السليمانية وكذلك طالب بإلحاق قضائي "بشدر" و "بازيان" إلى اللواء المذكور (م.م.أ)، الدورة الأولى لعام 1925، الجلسة الخامسة عشرة، 24 آب 1925، ص243). في اجتماع مجلس الاعيان في 20 كانون الأول 1925، بخصوص مناقشة قرار عصبة الأمم في 16 كانون الأول 1925 الذي اعطي ولاية الموصل الى العراق، قرأ رئيس الحكومة نص القرار وبعد ذلك وعد بأن تدافع الحكومة عن حقوق العراق في المعاهدة المقبلة مع بريطانيا (حسين 1955، 235). لم يظهر الأعيان الكورد أي ردود فعل حول القرار وما يتضمنه من حقوق القومية الكردية، وفي الاجتماع 19 كانون الثاني 1926 وافق مجلس الاعيان على المعاهدة البريطانية العراقية لعام 1926 بسبعة عشر صوتاً ضد واحد (حسين 1955، 240)، وكان من ضمن الموافقين الأعيان الكورد.

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات ومن أهمها مساهمة الكورد في بناء المؤسسات التشريعية في الدولة العراقية الجديدة، وتدخل السلطة التنفيذية في اختيار النواب ومن ضمنهم النواب الكورد ونشاهد تكرار أسماء النواب الكورد في الدورات الانتخابية الأربعة في فترة 1924 - 1933، كان معظمهم من المثقفين الذين يمتلكون خبرات سابقة في مؤسسات الدولة العثمانية، لم يساهم الكورد كثيراً في المناقشات السياسية والصراعات المستمرة التي كانت تحدث في الجلسات البرلمانية وكان أكثر المساهمات في الشؤون الإدارية والاقتصادية وبناء مؤسسات الدولة المدنية، كما أثار النواب الكورد موضوع التعليم باللغة الكردية في مناطقهم والاهتمام بالمناهج التعليمية وتعيين كوادر تدريسية ناطقة باللغة الكردية، في حين لم يكن للنواب الكورد موقف واضح من حركات شيخ محمود الحفيد والشيخ احمد البارزاني واكتفوا بتدخلات خجولة، و يساهم الأعيان الكورد في مجلس الأعيان بالأمور السياسية وخاصة المتعلقة بالقضية القومية الكردية والتغيرات السياسية في الساحة، لم يكن لدى النواب الكورد نزعة انفصالية عن الدولة العراقية بل بالعكس ساهموا في تطور المؤسسات الحكومية العراقية وتتركز استراتيجيتهم حول حصولهم على الحقوق الإدارية والثقافية ضمن العراق الموحد.

الحفيد لعدم اكماله السن القانوني وجدد تعيينه إلى عام 1937 وتوفي بالسليمانية في 20 كانون الأول 1961 (البصري 1991، 167).

⁵¹ ولد في بغداد عام 1863، اجداده البابان من الإمارة البانية في السليمانية، درس في بغداد وتقلد فيها مناصب مختلفة، أصبح نائباً عن المنتفق (الناصرية) في مجلس النواب العثماني ثم نائباً عن بغداد وبعد دخول البريطانيين الى بغداد كان من المرشحين بهم واصبح رئيس تعريب القوانين، عين عضواً في مجلس الاعيان العراقي عام 1925 وبعد انتهاء المدة القانونية، تفرغ للمطالعة والتأليف حتى وفاته في عام 1935 (الصويركي 2006، 192-196).

وكان من الصعب على النواب الكورد في المجلس التأسيسي أو في مجلس النواب ومجلس الأعيان أن يقدموا أكثر مما قدموا في المناقشات بسبب واقعهم الاجتماعي وأحوال واقع العراق الذي كان تحت الانتداب البريطاني، ومحاولتهم الحفاظ على مناصبهم التي حصلوا عليها. في الثلاثينيات أخذ موقف النواب الكورد طابعا تنظيميا موحدا، إذ ساهم بعض النواب بأسهامات كبيرة حول خدمة القضية القومية الكوردية وخاصة بعد إصدار قرار عصبة الأمم المتعلق باعطاء إدارة للكورد وفي نهاية حكم الملك فيصل أبعد عدداً من النواب الكورد من المرشحين للانتخابات النيابية بسبب مواقفهم السياسية.

إن اختيار أعضاء "مجلس الأعيان" كان على أساس اختيار الشخصيات التي قدمت خدمات جليلة للعراق، فضلا عن تمثيل أطراف العراق الدينية والقومية. ولم يكن هذا التمثيل بمعزل عن المنزلة الدينية والعشائرية والمالية والثقافية، وقد ضم أعضاء "مجلس الأعيان" من مختلف الاختصاصات مما ساعد على أن تكون الأفكار التي تطرح أفكاراً ناجحة تستوعب طبيعة الظروف والأحداث، فكان الأعيان الكورد من ضمن هذه الاختيارات والأوليات.

قائمة المصادر

الكتب باللغة العربية

- 1- اسعد، د. فائز عزيز، (1984)، انحراف النظام البرلماني في العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد.
- 2- إسكندر، د. سعد بشير، بلاط، مرجعة سياسية للفدرالية والحل الفدرالي للمسألة الكردية في تاريخ العراق الحديث 1921 - 1992، مكتب المركزي لاتحاد الوطني الكوردستاني، السليمانية.
- 3- الادهمي، محمد مظفر، (1989)، مجلس التأسيسي، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- 4- الادهمي، محمد مظفر، (1989)، مجلس التأسيسي، ج2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- 5- البوتاني، عبدالفتاح يحيى، (2001)، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية، مؤسسة موكریان، أربيل.
- 6- البوتاني، د. عبدالفتاح علي، (2017)، منطقة بادينان 1925-1970، ج1، الأكاديمية الكردية، أربيل.
- 7- البياتي، عبدالرحمن ادريس صالح، (2007)، الشيخ محمود الحفيد "البرزنجي" والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام 1923، د.كمال مظهر احمد، ط2، مركز زين، السليمانية.
- 8- الجدة، رعد ناجي، (2004)، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد.
- 9- الجعفري، محمد حمدي، (2000)، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1955، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- 10- الحسني، عبدالرزاق، (1982) تاريخ الوزارات، ج1، ج2، ج3، ج10، ط6، مكتبة اليقظة العربية، بيروت.
- 11- الحصري، ساطع، (1967)، مذكراتي في العراق، 1921 - 1941، بيت الحكمة، لندن.
- 12- الدوسكي، سالار عبدالكريم فندي، (2008)، دور النواب السليمانية في مجلس النيابي العراقي 1945 - 1958، الأكاديمية الكردية، أربيل.
- 13- الرهيمي، د. علاء حسن، (2007)، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، دار الحكمة، بغداد.
- 14- العقيلي، طارق مجيد تقي، (2016)، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد.
- 15- المتولي، محسن محمد (2001)، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1914 حتى سقوط الملكية في العراق 1958، دار العربية للموسوعات، بيروت.
- 16- المرسومي، غازي دحام فهد (2005)، البلاط الملكي في العراق ودوره في الحياة السياسية 1921-1933، دار العربية للموسوعات، بيروت.

- 17- النجار ،نجاة ياسين ،(2013)، نواب أربيل ودورهم في العهد الملكي ،منشورات اتحاد برلماني كوردستاني ،أربيل.
- 18- الوندي،بشير،(2018) ، شخصيات عراقية في ملفات الاستخبارات البريطانية 1923 ، ط1، دارالصفار للترجمة والطباعة والنشر ، بغداد.
- 19- براون، العميد جي. كيلبرت ،(2006)، قوات اللفي العراقية 1915-1932، بت د.مؤيد ابراهيم الوندوي،مركز زين لإحياء التراث الوثائقي والصحفي الكوردي،السليمانية.
- 20- جميل، حسين،(1978)،العراق شهادة سياسية 1908 – 1931 ،دار الحكمة ،لندن.
- 21- جياووك،معروف،(2001)،ماساة بارزان المظلومة ، دار اراس للطباعة والنشر، ط2 ، أربيل .
- 22- حسين ، د . فاضل ،مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية -الانكلزية وفي الرأي عام ،مطبعة الرابطة، بغداد.
- 23- القيسي ،عبدالرزاق محمود،(2009)، ولاية الموصل تقرير لجنة عصبة الأمم الخاصة بحل النزاع التركي -البريطاني حول ولاية الموصل 1924-1925 ،مركز الدراسات الكردية "كوردولوجي"،السليمانية.
- 24- شوكت ،ناجي(1990) ،سيرة وذكريات ثمانين عاما1894-1974، ج1،مكتبة اليقظة العربية، بغداد .
- 25- علي ، د . عثمان ،(2003)،دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1833-1946 ،مطبعة الثقافة ،أربيل.
- 26- عمر ،فاروق صالح ،(1977)،المعاهدات العراقية -البريطانية واثرا في السياسة الداخلية 1922-1948 ،دار الحرية للطباعة ،بغداد.
- 27- فرج ،لطفي جعفر ،(1978)، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، منشورات وزارة الثقافة، بغداد.
- 28- الحفو،غانم محمد ، البوتاني ،عبدالفتاح علي ،(2005)،الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958، سبيريز للطباعة والنشر ، دهوك.
- 29- قادر ،احمد محمد أمين ،(2007) ،موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق 1925-1958 ، مركز زين ، السليمانية .
- 30- قفطان ،دكتوركاوس،(2001)،الانتفاضات البارزانية صفحات من تاريخ الحركة القومية التحررية الكردية في النصف الاول من القرن العشرين ،مطبعة (سركهوتن) ،السليمانية.
- 31- محو، صديق عثمان ،(2010)،العامل الخارجي ودوره في إخماد الانتفاضات الكردية دور بريطانيا في إخماد انتفاضتي بارزان الأولى والثانية 1931-1945 نموذجاً ، مطبعة الثقافية ، أربيل .
- 32- مصطفى ،نوشيروان (2002) ،عصر القلم والمراجعات 1928-1931، مؤسسة سردم للطباعة والنشر ،السليمانية .
- 33- ياور،عزيز (2013)،محاولات الحصري لوأد الدراسة الكردية سياسة دولة أم نزعة ذاتية ؟ 1923-1927 ،اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية.
- 33- غفور،دارا جمال،(2008)،محمد امين زكي و دوره السياسي والاداري في العراق 1924-1948،مركز زين ، السليمانية.
- 34- الحربى ،علاء جاسم،(1987) ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية، بغداد .
- 35- صالح،(1953)،الدكتور زكي،مقدمة في دراسة العراق المعاصر ،مطبعة الرابطة ،بغداد.
- الكتب باللغة الكوردية
- 1- عمر، احمد حمدامين،(2007)، ئەندامەكوردەكاني ئەنجوو مەني عيراقى لە رۆژگاري پاشايەتیدا 1925 – 1958 ، چاپخانهى شههاب ،ههولير .
- 2- عبدالقادر ،نهرؤ محمد ،(2012) ،ههولير له نيوان سالاىنى 1918-1926 ، خانەى موكرانى ، ههولير .

- 2- الموزة فهرى ، نبيل عكيد محمود ،(2012) ، رولى نوينرنى كمر كوك لهنه نوجومهنى نوينهرانى عيراق دا له 1958-1925 وهرگيزرانى دكتور حسن جاف ، نهكادميه كوردى ، همولير .
- 3- زكى ، محمد نهمين ،(1928) ، محاسبهى نيابهت ، مطبعة دار السلام ، به غذا .
- 4- زهكى ، محمد نهمين(1984) ، دوو تهقه لاي بئ سوود ، مطبعة هملوتيست ، لندن .
- 5- سألح د. نازاد عوبيد (2012) ، مه عرووف جياووك 1885-1958 ، ناكادميه كوردى ، همولير .
- 6- قادر ، د. مهدى محمد ،(2008) ، همولير له نيوان سألانى 1914 – 1930 ، ده زگاي بدرخان ، همولير .
- 7- د. كوردستان موكرانى ،(2001) ، روناكى 1935\10\24-1936\5\16 يه كه مين گوڤارى كوردى شارى همولير ، چاپخانهى وزارتى پهرورده ، همولير .
- 8- مصطفى نوشيروان (2002) صفحات في تاريخ الصحافة الكردية 1918-1938 ، ج2 ، مطبعة شقان ، السليمانية .

الموسوعات

- 1- الصوريكي، د. محمد علي،(2006)، معجم اعلام الكرد في تاريخ الإسلامى والعصر الحديث في كردستان وخارجها، بنكه زين، السليمانية .
- 2- المطيعي،(2011)، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، ج1 ، مؤسسة الزمان للصحافة والنشر ، بغداد .
- 3- بابان، جمال (2006) ، اعلام كرد العراق ، مطبعة شقان ، السليمانية .
- 4- بصري، مير (1991) ، اعلام الكرد ، دار الحكمة ، لندن .
- 5- بصري، مير ،(2005) ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، ط1 ، دار الحكمة ، لندن .

الرسائل والاطرايح الجامعية

- 1- الجنابي ، عبد السميع خلف عبد حبيب ،(2017) ، تطور المشكله الكوردية في العراق 1958 – 1968 ، أطروحة دكتورا قدمت الى كلية الاداب ، جامعة الانبار .
- 2- جاسم ، رشا خلف(2018) ، الاعدادية المركزية للبنين في بغداد 1939-1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .
- 3- رسول ، هيمن عثمان ،(2015) ، دور نواب اربيل في مجلس النواب خلال العهد الملكي 1925 -1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة مصورة .
- 4- عباس ، محمد رشيد ،(1995) ، مجلس الاعيان العراقي 1925 -1958 ، أطروحة دكتورا قدمت الى كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد .
- 5- نجيبية لحر وعائشة زلاص ،(2016) ، السياسة البريطانية في العراق 1920-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة العربي التبسي .
- 6- نذير ، عدنان سامي (1993) ،(دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال عهد الملكي 1925-1958 ، أطروحة دكتورا غير منشورة قدمت الى كلية الاداب ، جامعة الموصل .
- 7- نويب ، منتهى عذاب ،(1995) ، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864 -1923 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد .

الوثائق

- دار الكتب والوثائق العراقية ، المركز الوطني للوثائق ، المعاهدة العراقية البريطانية سنة 1925 ، 1926 ، بغداد .
- دار الكتب والوثائق العراقية ، المركز الوطني للوثائق ، انتهاء الانتداب البريطاني على العراق ، 1932 ، بغداد .

المطبوعات الحكومية

- دليل المملكة الدليل الرسمي للعراق لسنة 1936 ، مكتبة الحضارات ، بغداد . (د. العراقية 1936)
- مذكرات مجلس الاعيان ، الدورة الأولى ، 1925 ، الجلسة العاشرة ، 8 آب لسنة 1925 ، بغداد
- الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات مجلس التأسيسي جلسة 10 ، 42 تموز 1924 ، مطبعة السلام ، بغداد .

- الحكومة العراقىة، وزارة الداخلىة، مجموعة مذكرات مجلس التأسىسى جلىسة 10، 42 تموز 1924، بىغداد.
محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابىة و الثانىة، الاجتماع الغىر اعتىادى لسنة 1928، الجلىسة 35، آب 1928، بىغداد.
قانون الأساسى العراقى وتعديلاته، 1944، مطبعة الحكومىة، بىغداد.
قانون انتخاب النواب، (1924)، مطبعة الحكومىة، بىغداد.
المجالات والجراند باللىغة العربىة
1- عبده.د. سعد محسن، الانتخابات النىابىة فى العراق 1921-1939، مجلة جامعة العراقىة، العدد 50، ج1، ، جامعة العراقىة، بىغداد.
2- كرىدى، زمن حسن (2016)، دور الكرد السىاسى فى العهد الملكى 1922- 1958، مجلة محور الدراسات التارىخىة، عدد 19، ص 98-99، بىغداد.
3- الجادرى، كافي سلمان مراد، (2017)، الجمعىات والاحزاب الكردىة فى العراق 1921-1947، مجلة الأستاذ، العدد 221، المجلد الثانى، ص 42).
3- ملحق جرىة المدى، العدد 1736، 1 اذار 2010، بىغداد.
4- جرىة النهضة، عدد 81، 17 نىسان 1928، بىغداد.
المجالات والجراند باللىغة الكوردىة
1- رۆژنامى دىارى كوردستان، عدد 8، 9 تموز 1925، بىغداد.
2- رۆژنامى ژيان، ژماره 361، 20 نىسان 1933، ل 2، السلىمانىة.

به شدارى كردنى كورد له ژيانى په رله مانى له سالانى (1924 تا 1933) و

هه لۆىستىان ده ربارهى ده ستورى عىراق

پوخته

هه ر له سه ره تاى ژيانى سىاسى له عىراقدا كورد جىپه نه جىه كى روىنان له بواره جىاجىاكاندا هه بووه به هوى ئه و قوولابىه كلتورى و مېژوووىه كى كورد له عىراقدا هه به تى. ئه مه ش له ئاماده بوون و به شدارى كردنىان له ژيان و تابلوى سىاسى له عىراقدا رهنگى داوه ته وه هه ر له سه ره تاى درووستبوونى ده وه تى عىراق و به كه مبن ئه نجومه نى ياسادانانى عىراقى له سالى (1924 9 وهه. دىاره چىنىكى رۆشنبرى و هه روه ها كه ساىه ته دىاره كانى ناو هۆزه كوردىه كان نوىنه رايه تى كوردىان له وه ئه نجومه نه دا كرد و ژماره يه كى به رچاوىان كه ساىه تى كۆمه لايه تى و رۆشنبرى پاىه به رز بوون. چالاكى سىاسى شىان زىاتر بو پهره پىدانى خو پىندن و فىر بوون له ناوچه كانى كوردستان و هه روه ها با شتر كردنى دۆخى ژيانى خه لكى كوردستان له چوارچىوه ي ده وه تى عىراقدا ته رخان ده كرد. ئه لبه ته هه لۆىستى شىان له به رامبه ر بزوتنه وه ي رزگار پىخوازى

كوردستان هه بوو و له م چوارچىوه دا زىاتر بايه خىان به لايه نى مرؤبى ده دا، ته نانه ت هه ندىكىان بر و ايان به سوود و گرنگى ئه و بزووتنه وهيه نه بوو و به ياخييون له حكومه ت هه ژماريان ده كرد. به لام له به رامبه ردا ژماره يه كى تر له په رله مانتارانى كورد هه بوون كه خاوه ن بوچوون به هيز و چاونه ترسانه بوون له م رووه وه و داواى يه كرىزى گه لى كورديان ده كرد و هه روه ها له كاتى دانىشته كانى ئه نجومه نى نوينه راندا پرسى كورديان ده خسته پيش چاو به مه به ستى تاوتوئ كردنى. زياد له مه ش، هه ندىكىان به ياننامه يان ئاراسته ي حكومه تى عىراق و كوومه لى گه لان ده كرد و تپيدا داواى مافى خه لكى باشوورى كوردستانيان ده كرد. هه ر وه كو ئامازه يه ك به روئى به رچاوى ئه ندامانى كورد له ئه نجومه نى نوينه رانى عىراق له و سه رده مه دا، پاشاى عىراق بىست ئه ندامى بو ئه نجومه نى پىران ده ستنىشان كرد كه هه ندىكىان كورد بوون.

Kurdish Participation in the Parliamentary Life and Their Stance Towards the Iraqi Constitution

Prof. Dr. Muhammed Abdullah Kakasur

Department of History, College of Arts, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

makakasur@yahoo.com

Ahmed Sabir Abdulmohammed

Department of History, College of Arts, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

ahmadgarmyany@gmail.com

Keywords: Kurd, Iraq, Representative, Session, Founding.

Abstract

The Kurds played a vital role in different fields of the Iraqi political life since the beginning due to their historical and cultural existence and role in Iraq. This can be seen clearly in their participation in the Iraqi political life and tableau since the establishment of that country and the inauguration of the first legislation council in 1924 which was called the “Constituent Assembly”. The Kurds were represented in that time by a group of great enlightened people in addition of the tribal chiefs.

The political activity at that time concentrated on developing the process of education, public services, and improving the life status of the Kurdish people within the Iraqi state and its directions. But they had their special stances about the Kurdish liberation armed movements and in this respect, they focused upon the humanitarian cases and ways of respecting and treating them. Despite that, some of them did not believe in armed movements at all and they regarded such movements as rebellions against the government.

Some other members of the parliament, however, had strong and clever opinions that aimed at unifying the stance of the Kurds and they tried recurrently to put forward the Kurdish case during the parliament sessions. They even submitted memoranda to the prime minister and the League of Nations asking for the rights of the Kurds in southern Kurdistan. As a proof for their active role, the then King appointed twenty members for the House of Lords some of whom were Kurds.

مجلة قهلاى زانست العلمية

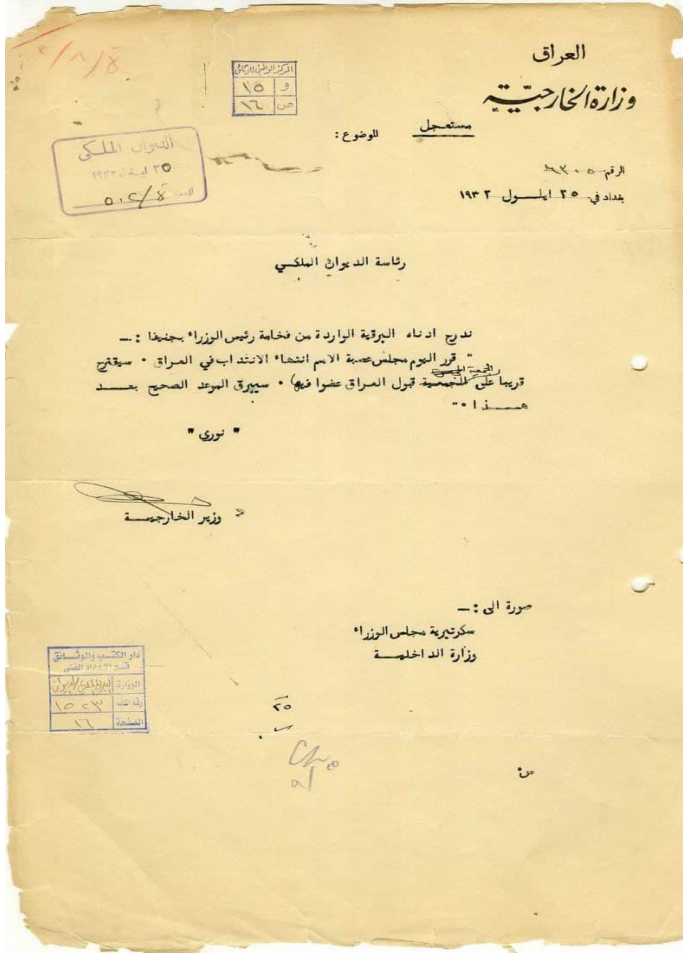
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل، كوردستان، العراق

المجلد (7) - العدد (2)، صيف 2022

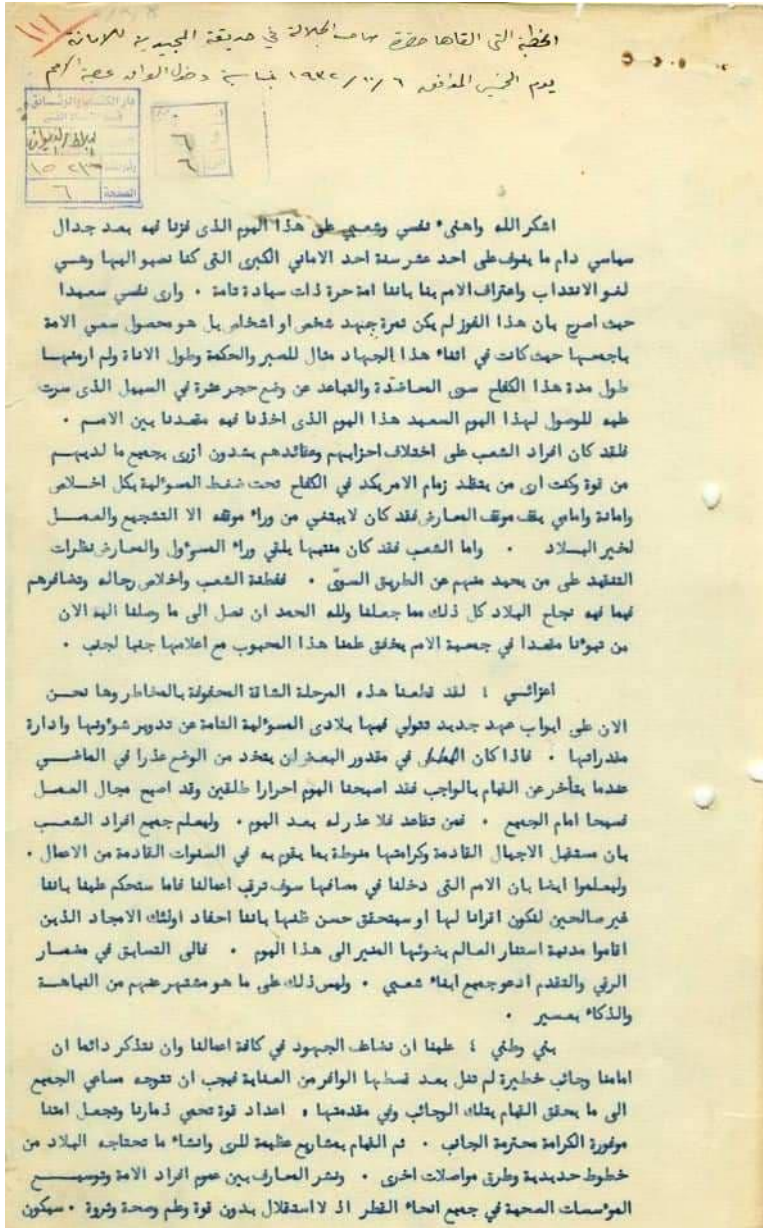
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)



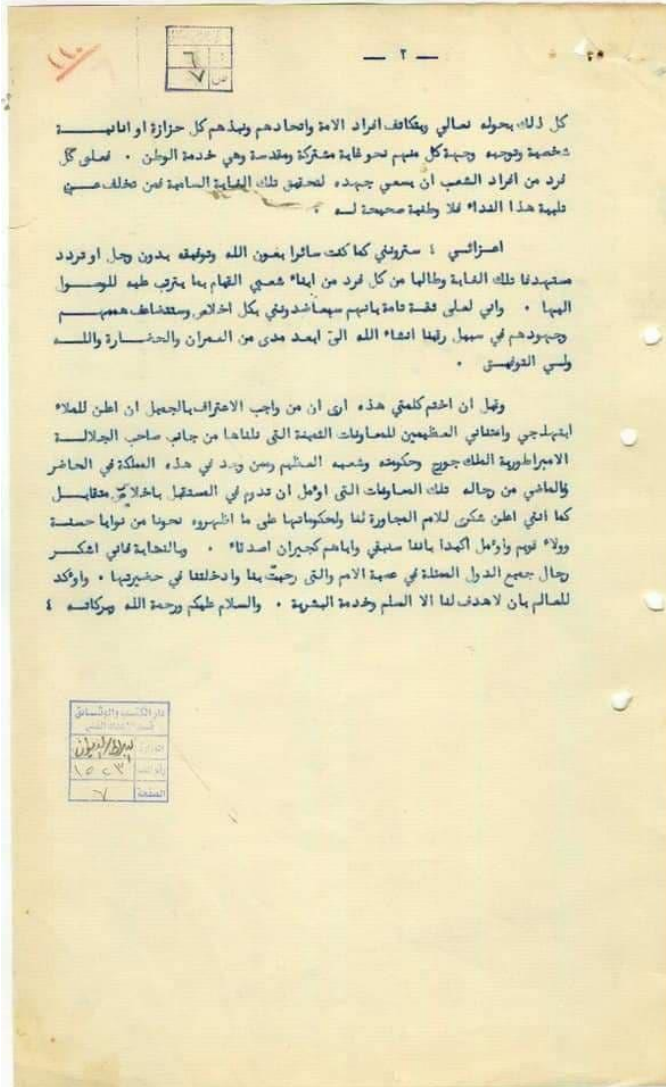
الملاحق



ملحق رقم (1) وثيقة انتهاء الانتداب البريطاني على العراق



ملحق رقم(2)أ خطبة الملك فيصل الاول في حديقة المجيدية بمناسبة انتهاء دخول العراق في عصابة الامم



ملحق رقم(2)ب خطبة الملك فيصل الاول في حديقة المجيدية بمناسبة انتهاء دخول العراق في عصبة الامم